الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون

الجلسة ١
الأربعاء، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديديير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس وفد أوروغواي للدورة

الرئيس المؤقت (تكلم بالاسبانية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (تكلم بالاسبانية): أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/S-21/3)

الرئيس المؤقت (تكلم بالاسبانية): وفقا للممارسة المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-21/3، التي تتضمن رسالة وجهها الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة يبلغ فيها الجمعية أن ٣٢ دولة عضوا متأخرة عن سداد قيمة اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة في إطار المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود أنه وفقا للمادة ١٩ من الميثاق،

"لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/S-21/3؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85514
9985514

وثائق تفويض الممثلين إلى الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (تكلم بالاسبانية): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن تعين الجمعية العامة، في بداية كل دورة وبناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

ووفقا للسوابق، وكما أوصت لجنة السكان والتنمية بصفتها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة، ينبغي أن يكون أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين هم نفس أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة العادية الثالثة والخمسين للجمعية العامة - أي الاتحاد الروسي وجامايكا وزمبابوي والصين وفنزويلا وفيجي ومالي ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وما لم يكن هناك اعتراض، فسأعتبر أن لجنة وثائق التفويض تشكلت على ذلك النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (تكلم بالاسبانية): وفي هذا الصدد، أسترعي انتباه أعضاء الجمعية العامة إلى مذكرة شفوية من الأمين العام، مؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، تنص على وجوب إصدار وثائق التفويض لجميع الممثلين إلى الدورة الاستثنائية وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأحث جميع الأعضاء على تقديم وثائق تفويض ممثليهم إلى الأمين العام في أسرع وقت ممكن.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيس المؤقت (تكلم بالاسبانية): توصي اللجنة التحضيرية بأن تنعقد الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين تحت رئاسة رئيس الدورة العادية الثالثة والخمسين للجمعية العامة، السيد ديدييه أوبيرتي وزير خارجية أوروغواي.

وأعتبر أن الجمعية ترغب في انتخاب السيد أوبيرتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (تكلم بالاسبانية): أقدم تهانئي الصادقة للسيد ديدييه أوبيرتي وأدعوه إلى تبوء منصب الرئاسة.

أطلب إلى رئيسة المراسم أن تصطحب الرئيس إلى المنصة.

شغل السيد أوبيرتي مقعد الرئاسة.

بيان السيد ديدييه أوبيرتي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين

الرئيس (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتناني لكم لانتخابكم لي.

تعقد هذه الدورة الاستثنائية في مرحلة من تاريخ العالم ذات أهمية مضاعفة حيث أننا، من ناحية، نقف على أعتاب قرن جديد وألفية جديدة، ومن الناحية الأخرى، نتأهب لنستقبل بفرح المواطن العالمي رقم ٦ بلايين.

إنني أستخدم عن قصد التعبير "نستقبل بفرح"، لأنه أي عالم سيكون هذا إن لم نفرح لميلاد كائن جديد، وإن لم نحتفل بميلاد طفل؟ وأيًّا كان هذا الطفل وحيثما يولد أو تولد، فإننا نتمنى له حظا سعيدا، ونهنئ والديه ونأمل أن يتمتع المولود الجديد بالصحة الجيدة والرخاء والعمر الطويل.

وهناك أسباب عديدة تدعونا إلى الاعتقاد بأنه عند بلوغ سكان العالم ٦ بلايين يمكن للمولود الجديد أن يكون أسعد حظا ممن سبقوه؛ مثل الذي ولد في عام ١٩٣٠، عندما كان سكان العالم بليوني نسمة؛ والذي ولد في عام ١٩٦٠، عندما كان سكان العالم ٣ بلايين؛ والذي ولد في عام ١٩٧٤، عندما كان سكان العالم ٤ بلايين؛ والذي ولد في عام ١٩٨٧، عندما كان سكان العالم ٥ بلايين نسمة.

والواقع أن نسبة وفيات الأطفال لم يسبق لها أبدا أن بلغت مثل هذا الانخفاض. ولم يبلغ متوسط العمل المتوقع

أبدا مثل هذا الطول. ولم تتوفر أبدا ثروة في العالم مثلما تتوفر اليوم، ولم يشارك فيها من قبل أبدا هذا العدد الكبير من الناس. ولم يسبق أبدا أن وجد هذا العدد الكبير من الناس الحاصلين على تعليم جيد، وغذاء جيد، وسكن جيد. ولم يسبق للدخول في المدارس أن كان في مثل هذا الارتفاع، وخاصة في التعليم الأولي والثانوي. ولكن، على الرغم من كل هذا التقدم الذي يمكن أن تثبته الإحصاءات الموضوعية، فإننا نواجه مشاكل خطيرة في مجال الاندماج الاجتماعي والتهميش، وهي مشاكل متأصلة في عوامل ثقافية وسياسية واقتصادية. ويبدو أن التفاوتات تزداد موضوعيا وذاتيا ويصحبها إحساس واسع بالحرمان.

ومع ذلك، نعلم أيضا أن هناك أسبابا أخرى للشعور بالقلق. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الطفل الذي يمثل بلوغ سكان العالم ٦ بلايين نسمة من الانتفاع من جميع العوامل الإيجابية والتقدم المذكور آنفا. بيد أن من الضروري أن نتذكر أن من بين الـ ١٠٠ ٢ طفل الذين يولدون صباح اليوم في الوقت الذي يستغرقه إلقاء بياني هذا، هناك ٩٩٥ ١ سيولدون في أفقر بلدان العالم وعلى أرجح تقدير عند أفقر العائلات.

وبالنسبة لهؤلاء الأطفال وآبائهم، تبدو التوقعات قائمة إلى حد ما. ففي البلدان النامية عموما، يكون متوسط العمل أقصر، ونسبة وفيات الأطفال أعلى، وضمان وجود دخل أقل توفرا منه في البلدان الصناعية. وفي ذات الوقت، هناك تفاوت فاحش في توزيع الدخل. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، تبدو التوقعات أكثر قتامة.

إننا نجتمع هنا اليوم لنواصل العمل ببسالة للقضاء على هذه التباينات أو على الأقل تخفيفها وتقديم إسهامنا نحو بلوغ هذه الغاية. وشاغلنا الأساسي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، على أساس العدل والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ونعلم جميعا أنه لن يتسنى لنا في القرن المقبل ضمان السلام الذي أفلت منا في هذا القرن، إلا بتهيئة الظروف المستقرة للتنمية المستدامة والمعززة، وبضمان تمكّن جميع الناس من جني ثمراتها أو المشاركة فيها على نحو معقول.

إننا لسنا أمام خيار إجباري واحد للتنمية. والتفكير في طريقة نحو إيجاد مجتمع أكثر مساواة وعدلا لا يقتضي وجود نمط واحد للسياسات العالمية. بل يجب علينا أن ننمي تفهما عميقا لتنوع القيم والمعتقدات دون أن تغيب عن بالنا الأهداف المشتركة لجميع الإنسانية. ويجب أن ننحو منحى ثقافيا في مواجهتنا لمشاكل التنمية. فالواقع أن مشاكل السكان لا يمكن أن تحل بصورة آلية من منظور واحد شامل ومجرد. بل يجب علينا أن ندرس بعناية البيئة الثقافية والاجتماعية للمواليد الجدد في مختلف مجتمعاتهم بغية تأسيس استراتيجية مستدامة مفهومة يعتمد عليها لتحقيق أهداف معيَّنة. ولن تكون هناك طريقة ملائمة لمعالجة مشاكل العالم إذا لم تصحب إنشاء السياسات دراسة لكل ثقافة.

لقد أصبحت الأمم المتحدة خلال عقد التسعينيات مشتركة بصورة حاسمة في هذا المجال وعقدت سلسلة من المؤتمرات عولج فيها العديد من هذه المشاكل. وتوصيات تلك المؤتمرات، مأخوذة بأجمعها، تشكل أسسا لإحراز التقدم في العديد من المجالات، وخاصة في التنمية الاجتماعية. ومنذ انعقاد تلك المؤتمرات ظلت البلدان والمجتمع الدولي تعمل معا في سبيل الأهداف المشتركة.

وتُعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لدراسة وتقييم التقدم المحرز في مجال معيَّن واحد، هو مجال السكان والتنمية. ففي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، الذي حضره ١٧٩ من الدول الأعضاء، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل ومحدد معا. ويتضمن برنامج العمل ذلك بيانا عاما للمبادئ وكذلك توصيات عملية محددة للعمل.

ويبدأ برنامج العمل بإعلان التفاهم الأساسي القائم على أن لكل بلد حقه السيادي في أن يطبق توصيات البرنامج وفقا لقوانينه الوطنية وأولوياته في التنمية، مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والعرقية والثقافية لشعبه، التي تشكل أساس الكائن الإنساني، وعلى نحو يتلاءم مع حقوق الإنسان المؤسسة والمعترف بها عالميا.

إن المبادئ الـ ١٥ التي يتضمنها برنامج العمل هي عرض واضح جدا للأساس الذي يقوم عليه توافق الآراء. وهي صالحة اليوم بقدر ما كانت صالحة عندما وافقت عليها بلدان هذه المنظمة قبل خمس سنوات. وبرنامج العمل نفسه كان ثمرة مناقشات لم تجر خلال الأيام القليلة التي انعقد فيها المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية فحسب، بل في الأشهر وحتى في السنوات التي سبقت انعقاد المؤتمر. فهو يبيِّن الآراء المدروسة لجميع الدول الأعضاء المعنية بالعملية. ولقد ورد ذكر برنامج العمل باستفاضة وتم التعويل عليه في المناقشات التي أفضت

إلى انعقاد هذه الدورة الاستثنائية، وإنني متأكد من التعويل عليه كذلك في السنوات المقبلة.

ولقد جاء المؤتمر نفسه تتويجا لعملية طويلة من الأنشطة والمناقشات التي يمكن القول إنها بدأت قبل ٢٥ عاما بانعقاد مؤتمر السكان العالمي في بوخارست عام ١٩٧٤. وجذوره تمتد حتى إلى أبعد من ذلك، إلى بداية الأمم المتحدة، بإنشاء لجنة السكان وشعبة السكان لخدمتها. وتاريخ برامج العمل يعود إلى بداية أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان قبل ٣٠ عاما، أي عام ١٩٦٩.

إنني لا أقوم بذكر هذه الخلفية إلا لأظهر أن مسائل السكان لها جذور عميقة وصلبة في منظومة الأمم المتحدة. فطوال الربع الأخير من القرن، بات موضوع السكان جزءا من الحوار العالمي بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق عملية مستفيضة وشاملة للحوار والنقاش، وعن طريق برامج العمل والتعاون الدولي. وبات جزءا من الأفكار السياسية لكل بلد وتخطيطه. والعمل المتعلق بمسائل السكان والتنمية يؤدي نسبيا إلى تحسين حياة مواطنينا؛ وهو لا يعزز الأفراد فحسب، بل الأسر والمجتمعات المحلية والأمم أيضا.

وتحقيقا لهذا الغرض، فإن برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية يضع أهدافا يتعيَّن تحقيقها خلال خمس و ١٠ سنوات و ٢٠ سنة في مجالات رئيسية للسكان والتنمية، ألا وهي الصحة الإنجابية؛ ومعدل وفيات الأمهات والرضع؛ ومتوسط الأعمار المتوقعة؛ والتعليم، لا سيما الفجوة القائمة في التعليم بين الجنسين؛ والأهم من ذلك الموارد، وتخصيص الموارد للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف.

لقد قرر الأعضاء عقد هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف، وصوب تنفيذ التوصيات الأخرى الواردة في برنامج العمل. ويتمثل هدفنا المشترك في مواصلة البناء على ما اتفقنا عليه في المؤتمر. ولدينا سنوات من الخبرة؛ وستصب كلها في المناقشات التي ستجري في الأيام القليلة المقبلة.

ومنذ عام ١٩٩٤ تحرز البلدان تقدما ممتازا صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها. فالسياسات يتم استعراضها وتغييرها، ويجري اعتماد سياسات جديدة. وتُستعرض الأطر القانونية. وثمة حماس متزايد لإنفاذ ضروب الحماية الدستورية والقانونية والإدارية الحالية، وكفالة أن توفر الحماية حقا، لا سيما في مجال المساواة والإنصاف بين الجنسين. فيجري إعادة تنظيم الخدمات وإصلاحها. وتُنشأ شراكات جديدة بين الحكومات والمجتمعات المدنية، وهي مترسخة بقوة في جوهر المسألة. وطبعا هناك دائما إعادة توزيع للموارد، ومن الضروري إيجاد موارد جديدة.

وعلى أية حال إننا نجد اتفاقا على برنامج العمل. وثمة نقاش طبعا بشأن أفضل طريقة للشروع فيه فيما نحافظ على قيمه ومبادئه نحميها. وثمة نقاش بشأن الموارد والمبادئ. وهذه الدورة ستسهم بالتأكيد في ذلك النقاش.

لذلك فإنني أدعو جميع البلدان إلى استعراض الموارد التي تخصصها لهذه المسألة على الصعيد المحلي، فضلا عن تلك الموارد التي بوسعها أن تخصصها لتنفيذ اتفاقات دولية. والطفل الذي سيكون سادس بليون إنسان يستحق أفضل ما تقدمه أسرة البشر الحديثة.

إنني أرحب في الأمم المتحدة بجميع المشاركين، وأتمنى لهم كل النجاح في إحراز أكثر ما يكون من نتائج ملموسة في مناقشاتهم طوال الأيام القليلة المقبلة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن مؤتمر القاهرة، ألا وهو المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة لانعقاده، لم يكن حدثا منفردا. فلقد كان جزءا لا يتجزأ من سلسلة من مؤتمرات كبرى عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات. وإني لعلى يقين بأنني لست بحاجة إلى تذكير الجمعية العامة بمواضيع تلك المؤتمرات ألا وهي البيئة العالمية، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والمستوطنات البشرية. لقد كانت تلك المواضيع مواضيع بارزة، لكنها كانت جميعها مترابطة بعضها ببعض ولديها هدف رئيسي واحد مشترك بينها ألا وهو التنمية، تنمية الأمم وتنمية الشعوب.

ولقد رمت جميع تلك المؤتمرات إلى تحقيق ذلك الهدف عن طريق بذل جهد منتظم بل وطوعي: جهد جماعي على نطاق عالمي؛ جهد تبذله دول ذات سيادة

ومجتمعات مدنية تعمل معا؛ جهد يوجهه نهج مشترك قائم على قيم ومبادئ عالمية يمكن أن تكون مقبولة منا جميعا.

ومؤتمر القاهرة لم يكن إذن مجرد مؤتمر للسكان. فلقد كان مؤتمرا معنيا بالسكان والتنمية. وكان جزءا من عملية تعود إلى ٢٥ عاما أو أكثر، تعلمنا جميعا خلالها أن آمال كل مجتمع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمغرافيا. وتعلم جميع الدول الآن أنها إذا أرادت أن توفر لمواطنيها الرعاية الصحية والتعليم على نحو كاف في المستقبل، يتعيّن عليها إدماج السياسات السكانية في استراتيجيتها الإنمائية.

وثمة أبحاث مستفيضة تبيّن لنا أن النمو والتنمية الاقتصاديين لهما أثر عميق على الخصوبة، وعلى حجم الأسر، وعلى التوزيع الهرمي للأعمار، وعلى أنماط الهجرة. ونادرا ما نحتاج إلى بحث يعلمنا أن ظروف العيش على الصعيد المحلي - أي الأسرة والقرية - تظهر في مستوى العيش على الصعيد الوطني. وبعبارة أخرى، ثمة تفاعل دائم بين الديمغرافيا والتنمية. وهو يبدو واضحا تمام الوضوح الآن، ولكن إلى أن انعقد مؤتمر القاهرة، لم يكن العالم يفهمه تماما.

منذ مؤتمر القاهرة والعالم يفهم هذا؛ كما يفهم أيضا أن علينا أن نعمل على استقرار عدد سكان هذا الكوكب. ببساطة تامة، هناك حد للضغوط التي يمكن أن تتعرض لها بيئتنا العالمية. وأنماط الاستهلاك أحد أشكال الضغوط، لكن هناك شكلا آخر هو الحجم الكبير للغاية لسكان العالم وشكل ثالث هو طريقة توزيعهم حول العالم.

ذلك هو البعد العالمي، ولكن هناك أيضا بعدا فرديا. فكل كائن بشري يتطلع إلى الصحة والأمن والكرامة. وذلك هو جوهر حقوق الإنسان. ونحن الآن ندرك أن الصحة الجنسية والإنجابية جزء أساسي من تلك الحقوق.

ألا نعترف جميعا باعتبارنا أفرادا بالحزن الذي يصيب الفرد الذي يفقد زوجة أو أما أثناء ولادة بسبب عدم توفر العناية الملائمة؛ أو الحزن الذي يصيب فتاة تحرم من خياراتها في الحياة فجأة، لأنها حملت وخرجت من المدرسة؛ أو المرأة التي يتعين عليها الاستمرار في إنجاب الأطفال، مع أنها تعرف أن صحتها في خطر؛ أو اللاجئة التي اغتصبت ولكنها خائفة جدا، أو تشعر بالعار إلى حد كبير، لتطلب المساعدة؟

إن التفهم الأفضل لهذه المسائل أحدث تغييرا حقيقيا في الحياة اليومية لملايين الناس. إن أمامهم الآن خيارات أوسع، ويمكنهم اتخاذ قرارات رئيسية بشأن أرواحهم. إسمحوا لي بأن أعطي بعض الأمثلة التي تبين كيف أن الأمور تغيرت منذ المؤتمر الأول للسكان، منذ ٢٥ عاما. في ذلك الوقت، كان لكل واحدة من النساء في البلدان النامية خمسة أطفال في المتوسط؛ واليوم للواحدة أقل من ثلاثة. في ذلك الوقت، استخدم ٣٠ في المائة من الأزواج وسائل تنظيم الأسرة؛ واليوم يستخدمها ٦٠ في المائة - والغالبية العظمى من الحكومات تدعمها الآن. في ذلك الوقت، كان ١٤٠ من كل ١ ٠٠٠ طفل رضيع ولد حيا يموتون خلال فترة الطفولة؛ والآن، نقص هذا العدد إلى ٨٠. وفي ذلك الوقت، كان متوسط العمر الافتراضي للفرد ٥٩ عاما والآن بلغ ٦٦ عاما. وفي العديد من البلدان، فإن عدد النساء اللاتي يمتن أثناء الولادة أقل، ومع أنه من الصعب الحصول على الإحصاءات الموثوق بها بشأن هذا، من المؤكد أن هذا مجال ينبغي عمل الكثير بشأنه.

وخلال تلك الفترة، وعلى المستوى العالمي، انخفض معدل نمو سكان العالم بشكل كبير، من ٢ في المائة إلى ١,٣ في المائة كل عام. وفي فترة ٢٥ سنة أخرى ينبغي أن تنخفض هذه النسبة إلى ٠,٨ في المائة.

إننا لا نزال نضيف ٧٨ مليونا إلى أعدادنا كل عام، لكن ينبغي أن ينخفض ذلك الرقم أيضا ببطء في الأول ثم بعد ذلك ينخفض بدرجة أكبر في العقد الثاني من القرن.

هذه كلها أنباء طيبة، يمكن أن يرجع الفضل فيها إلى كل دولة في العالم. ولا تزال الدول تعمل وفق مبادئ متفق عليها دوليا وعلى أساس أولوياتها وقيمها الوطنية. ومعظمها حققت نموا سكانيا أبطأ وأكثر توازنا، ليس نتيجة القسر وإنما بتعزيز الحرية الفردية.

وبوسعنا جميعا أن نفخر بأن هذا أمكن تحقيقه بفضل الإجماع والتعاون الدوليين تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي لنا أيضا أن نعترف بأن هذا لم تفعله الدول وحدها. وقد أسهمت المنظمات غير الحكومية وسائر أجزاء المجتمع المدني إسهاما كبيرا، وروجت لذلك. وسعت إلى الحصول على تأييد لإحداث تغييرات في السياسات العامة وعبأت الشعوب لتأييد المبادرات الوطنية.

فهل حققنا كل ما أوصى به مؤتمر القاهرة؟ لا، أيها الأصدقاء؛ فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام بها. ففي بلدان عديدة جدا، حتى الآن لا تتاح للبنات الفرصة للتعلم مثل الأولاد. ولا تزال نساء كثيرات لا يمكنهن اختيار ما إذا كانت تحمل طفلا أم لا ومتى. وهناك نساء كثيرات جدا ضحايا للعنف الجنسي، وبخاصة خلال الصراعات. ونساء كثيرات جدا يلجأن إلى وسائل إجهاض غير آمنة. ولا تزال كثيرات يتعرضن إلى عمليات الختان وممارسات تقليدية ضارة أخرى ولا يزال رجال كثيرون جدا يجهلون مسؤوليتهم تجاه أسرهم وصحتها الإنجابية أو أنهم لا يبالون بها.

وهناك أناس كثيرون جدا لا يزالون معرضين لأمراض تناسلية معدية؛ هناك بلدان كثيرة جدا مبتلية بانتشار (الإيدز)؛ وأناس يموتون في سن صغيرة في بلدان نامية - وفي البلدان الشيوعية السابقة، التي انخفض في بعضها متوسط العمر الافتراضي - وما إلى ذلك.

إن المخاطر لا يمكن أن تكون أكبر. وإذا أمكننا أن ننفذ برنامج القاهرة بكليته، يمكننا أن نحقق قفزة نوعية كبيرة في حقوق الإنسان، وفي الآمال لتحقيق الرفاه وفي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

يجب علينا أن نفعل هذا. لكن لا يمكننا أن نفعله دون أموال. في مؤتمر القاهرة، اتفق الجميع على ضرورة تعبئة موارد مالية جديدة، من داخل البلدان النامية وأيضا من المجتمع الدولي. ومنذ ذلك الوقت، أوفت البلدان النامية بتعهدها. لكنها محددة بقسوة فيما بوسعها تحقيقه بدون مساعدة خارجية. وفي كثير من الأحيان - ولنقر بهذا - هي محددة أيضا بآثار الصراعات، أو الإنفاق على التسلح أو القيادة غير الكفؤة.

لكن في كثير من الأحيان أيضا، عليها أن تولي أولوية لخدمة الديون، أو للضغوط الموازنية القاسية المفروضة باسم التكيف الهيكلي. وفي جميع الأحوال، فإن الشعوب هي التي تعاني، وهي من حقها أن تتوقع تعاطفا أكبر ومعاملة أفضل من البلدان الأكثر حظا.

إنني أعرف أن القول أسهل من العمل. حتى البلدان الغنية لديها الكثير من الفقراء وحكوماتها تواجه العديد من المطالب الملحة. لكن ما الذي يمكن أن يكون أكثر أهمية من فرصة مساعدة شعوب العالم للسيطرة على أعدادها عن طريق رفاه أكبر وخيار أوسع؟

إن بوسعنا القيام بذلك. وبفضل مؤتمر القاهرة، نعرف الآن كيف يمكننا أن نفعل ذلك. فلنؤكد. جميعا مجددا التعهدات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر القاهرة. وفي الأيام القليلة المقبلة، ستطرح على الجمعية مقترحات محددة. إنها ثمرة خبرة خمس سنوات، وهي تستند إلى المبادئ التي اتفق عليها في برنامج القاهرة.

إن هذه الدورة الخاصة توفر لنا فرصة فريدة لنواجه ما يعد دون شك واحدا من أكبر تحديات القرن المقبل. بل ربما يكون التحدي الأكبر - إنكم تجتمعون في المكان الصحيح - الأمم المتحدة، المحفل العالمي الحقيقي الوحيد للعالم. ونحن في الأمانة العامة وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان هنا لنساعدكم. أتمنى لكم النجاح في مداولاتكم. وأتمنى لنا كل نجاح في السنوات الخمس المقبلة في تنفيذ برنامج القاهرة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير لجنة السكان والتنمية بصفتها اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين (A/S-21/2 و Add.1 و 2)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لرئيس لجنة السكان والتنمية بصفتها اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين، سعادة السيد أنوار الكريم تشودري، ممثل بنغلاديش.

السيد تشودري (بنغلاديش)، رئيس لجنة السكان والتنمية بصفتها اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين (تكلم بالانكليزية): بسرور بالغ آخذ الكلمة لأعرض تقرير لجنة السكان والتنمية بصفتها اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين المكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتقرير يرد في الوثائق الرسمية لهذه الدورة A/S-21/2 و Add.1 و Add.2.

إن لجنة السكان والتنمية، بصفتها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، عقدت الجزء الأول من دورتها من ٢٤

آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأجريت مشاورات غير رسمية بعد ذلك من ٦ إلى ٨ أيار/مايو. وعقدت اللجنة التحضيرية دورتها المستأنفة من ٢٤ إلى ٢٩ حزيران/يونيه لاختتام عملها.

لقد كانت اللجنة التحضيرية مفتوحة باب العضوية للسماح للمشاركة التامة لجميع الدول والمراقبين. وشارك عدد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية بمراقبين في هذه الدورات، كما شارك فيها عدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

كرست اللجنة التحضيرية الجانب الأكبر من وقتها للتفاوض بشأن الوثيقة الموضوعية الرئيسية على أساس ورقة عمل قدمها الرئيس تحتوي على اقتراحات لإجراءات أساسية تتخذ مستقبلا للتوسع في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إن مداولاتنا خلال المفاوضات المطولة في دورات اللجنة التحضيرية، وكذلك في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في شهر أيار/مايو، كانت مثمرة للغاية، وكانت في الوقت نفسه صعبة وشاقة جدا، بل إن خطى التقدم توقفت في كثير من الأحيان. مع ذلك، ساعدت الجهود المخلصة التي بذلتها الوفود والتزامها الثابت بالعمل معا بحثا عن توافق آراء على التغلب على العديد من المصاعب التي بدا أن التغلب عليها غير ممكن.

وفي النهاية، كانت النتيجة إيجابية جدا. لقد أحرز تقدم كبير وموضوعي، على النحو الذي انعكس في وثائقنا. وقد أمكنا التوصل إلى توافق آراء بشأن معظم النص، بما في ذلك أقسام تتناول مسائل بالغة الأهمية، مثل المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، وضرورة النظر من منظور المساواة بين الجنسين، والصحة الإنجابية، ومعدل وفيات الأمهات ومعدل اصابتهن بالأمراض، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والشراكات في الموارد وأوجه التعاون، وأيضا مسائل الاقتصاد الكبير. وبالرغم من جهودنا الكبيرة ما زالت عدة فقرات من الوثيقة الرئيسية معلقة. إننا نعمل على تسويتها وسيستمر هذا في اللجنة الجامعة لهذه الدورة. وأرجو ملاحظة أن الفقرتين ٥٣ و ٥٥ من A/S-21/2/Add.2 ووفق عليهما منذ اعتماد اللجنة التحضيرية للوثيقة الليلة الماضية.

إن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية نص متوازن تماما. لقد كان نقطة تحول في تناولنا لمسائل السكان والتنمية. وقد وجه سياسات وبرامج السكان خلال السنوات الخمس الماضية وسيواصل القيام بذلك طيلة سنوات عديدة قادمة.

إن الموضوعات الواردة في الوثيقة استأثرت باهتمام الوفود بشكل كبير. لقد كان الحضور دائما كاملا. وأسفر هذا عن مناقشة موضوعية ثرية كاملة لجميع الجوانب المتصورة للمسائل. ويسرني أن أقول إننا لم نستعرض تنفيذ برنامج عمل القاهرة فحسب، وإنما أيضا أثرينا التفاهم بشكل كبير وعمقنا توافق الآراء خلال عملية مشاركة مطولة وبناءة. ولا بد لنا أن نكون فخورين بالتقدم الذي أحرزناه في الجوانب الموضوعية للوثيقة.

سبق أن ذكرت أن التوصل إلى الاتفاق كان صعبا في أحيان كثيرة. وقد أعان جهودي بشكل كبير مكتب اللجنة، الذي قدم مساعدة هائلة في العمل مع الوفود الأساسية للتوصل إلى نص يحظى بقبول الجميع. وأعرب عن شكري القلبي لزملائي من أوغندا، والبرازيل، وجامايكا، ورومانيا، وغانا، وفنلندا، وكندا، اليابان، الذين عملوا معي في مكتب اللجنة.

أما المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة نفيس صادق، فقد قدمت مساعدة ودعما هائلين في مداولاتنا. وقدم فريقها الممتاز مساعدة عظيمة لنا في عملنا. وأرجو أيضا أن أسجل تقديري للعاملين في الأمانة العامة الذين عملوا دون كلل لتسهيل العملية بطرق مختلفة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر رئيس لجنة السكان والتنمية بصفتها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة على بيانه. والجمعية العامة ممتنة، بطبيعة الحال له وللذين شاركوا في اللجنة التحضيرية لجهودهم في وضع هذه الدورة الاستثنائية على طريق البداية الصحيح.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الدورة

مشروع المقرر الثاني (A/S-21/2)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): الأعضاء مدعوون إلى الانتقال إلى مشروع المقرر الثاني الذي أوصت اللجنة التحضيرية باعتماده في الفقرة ٣٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/S-21/2.

مشروع المقرر الثاني بعنوان "الترتيبات التنظيمية للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثاني؟

اعتُمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): على أساس المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة توا بشأن توصيات اللجنة التحضيرية، ستنطبق الترتيبات التالية على الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين:

نواب رئيس الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين سيكونون نفس نواب رئيس الدورة العادية الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

نواب رئيس الدورة العادية الثالثة والخمسين هم ممثلو الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، ألمانيا، أوغندا، بروني دار السلام، تركمانستان، الجمهورية العربية السورية، جورجيا، سان مارينو، السنغال، سورينام، الصين، فرنسا، الكاميرون، ليبريا، ليسوتو، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، نيكاراغوا، الولايات المتحدة الأمريكية واليمن.

ما لم يكن هناك اعتراض سأعتبر أن ممثلي تلك الدول انتخبوا نوابا لرئيس الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): فيما يتعلق برؤساء اللجان الرئيسية المتفرعة عن الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين، سيقوم رؤساء اللجان الرئسية للدورة العادية الثالثة والخمسين بنفس مهامهم في الدورة الاستثنائية.

وفيما يلي أسماء رؤساء اللجان الرئيسية في الدورة العادية الثالثة والخمسين: رئيس اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد بابلو ماسيدو، ممثل المكسيك؛ ورئيس اللجنة الثانية، السيد باجر أسدي، ممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ ورئيس اللجنة الثالثة، السيد علي حشاني، ممثل تونس؛ ورئيس اللجنة الخامسة، السيد موفيزيس ابليان، ممثل أرمينيا؛ ورئيس اللجنة السادسة، السيد شارغالسيخاني إنخسيخان، ممثل منغوليا.

ما لم يكون هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب هؤلاء الممثلين رؤساء للجان الرئيسية في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أما فيما يتعلق باللجنة الأولى، فإنه في حالة غياب رئيسها، ستتولى السيدة أكمارال أريستانبيكوفا ممثلة كازاخستان، نائبة رئيس اللجنة الأولى، رئاسة اللجنة بالنيابة خلال الدورة الاستثنائية.

إن الجمعية، باعتمادها توصيات اللجنة التحضيرية أنشأت لجنة جامعة مخصصة ستسمى اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين.

وعملا بتوصيات اللجنة التحضيرية التي اعتمدتها الجمعية العامة لتوها، سيتمتع رئيس اللجنة الجامعة المخصصة بكامل العضوية في مكتب الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين.

وفيما يتعلق بانتخاب رئيس اللجنة الجامعة المخصصة، توصي اللجنة التحضيرية بأن يعمل رئيسها، السيد أنوار الكريم تشودري، ممثل بنغلاديش، بنفس الصفة في اللجنة الجامعة المخصصة.

أعتبر أن الجمعية العامة تود في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين أن تنتخبه بالتزكية رئيسا للجنة الجامعة المخصصة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، وبالأصالة عن نفسي، أتوجه بالتهنئة إلى سعادة السيد أنوار الكريم تشودري، وأتمنى لـه التوفيق في اضطلاعه بالمهام التي تولاها للتو.

بهـذا يكون قد تم تشكيل مكتب الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة.

ننتقل الآن إلى المسائل المتعلقة بمشاركة المتكلمين من غير الدول الأعضاء في أعمال الدورة الاستثنائية.

استنادا إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة للتو، يمكـن للمراقبيـن الادلاء ببيانـات فـي المناقشـة في الجلسات العامة.

والـدول الأعضـاء فـي الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة التي ليست أعضاء فـي الأمم المتحدة، أي، تونغا وتوفالـو وجـزر كـوك وسويسرا والكرسـي الرسولـي وكيريباتـي ونـاورو ونيـو، يمكـن لها أن تشارك في أعمال الـدورة الاستثنائية الحاديـة والعشريـن بصفة مراقبين.

والدول الأعضاء المشاركة في اللجان الإقليمية، أي أنغيلا وأروبا وبورتوريكو وبولونيزيا الفرنسية وجزر فرجن البريطانية وجزر كـوك وجزر الأنتيل الهولندية وكمنولث جزر ماريانا الشمالية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وساموا الأمريكية وغوام وكاليدونيا الجديدة وماكاو ومونتسيرات ونيو وهونغ كونغ الصينية يمكن أن تشارك في الدورة الاستثنائية، بنفس صفة المراقب التي تمتعت بها أثناء المشاركة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ١٩٩٤.

ويمكن لممثلي منظومة الأمم المتحدة الادلاء ببيانات في اللجنة الجامعة المخصصة.

ونظـرا للقيـود المتعلقـة بالوقت، يمكن لممثلي المنظمات غير الحكومية الادلاء ببيانـات فـي اللجنـة الجامعة المخصصة.

وعملا بالمقرر الذي اعتمدته الجمعية العامة لتوها، ستعقد تسع جلسات عامة طوال الفترة التي تمتد ثلاثة أيام، أي ثلاث جلسات في اليوم: من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠، ومن الساعة ١٩/٠٠ إلى الساعة ٢١/٠٠. ونظرا للعدد الكبير من الممثلين الذين أدرجت أسماؤهم في قائمة المتكلمين في المناقشة العامة، أود أن أبلغ الأعضاء بأنني أعتزم بدء الجلسات العامة بانتظام في الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٥/٠٠ والساعة ١٩/٠٠. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد للجمعية بأنني سأكون في مقعد الرئاسة في الوقت المحدد بانتظام. ويحدوني الأمل الخالص بأن تبذل جميع الوفود جهدا خاصا للتعاون في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بطول البيانات التي يُدلى بها في المناقشة في الجلسة العامة، أود أن أذكّر الممثلين، بأنه، استنـادا إلـى المقرر الذي اعتمدته الجمعية للتو، ينبغي ألا تتجاوز مدة إلقاء البيانات سبع دقائق. وفيما يتعلق بالحـدود الزمنيـة، تـم تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين يعمـل كالآتي: يُشغل الضوء الأخضر لدى بدء بيان المتكلم؛ ويُشغل الضوء البرتقالي قبل ٣٠ ثانية من انتهاء الدقائق السبع؛ ويُشغل الضوء الأحمر لدى تجاوز المدة المحددة بسبع دقائق. وأود أن أناشد المتكلمين في المناقشة في الجلسات العامة أن يتعاونوا في التقيد بالحدود الزمنية لبياناتهم، لكي يتسنى الاستماع في تلك الجلسات إلى جميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم فيها.

وأود أن استرعي انتباه الممثلين إلى مسألة تتعلق بمشاركة فلسطين، بصفـة مراقـب، في دورات أعمال الجمعية العامة. يتذكر الأعضاء قـرار الجمعية العامة ٥٢/٢٥٠ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ وملحقه، وكذلك مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/52/1002 التي تشرح فهم الأمين العام لتنفيذ الطرائق الملحقة بالقرار. وأود أن استرعي الانتباه بصورة خاصة إلـى الفقرة ٦ من ملحق القرار ٥٢/٢٥٠ ونصها:

> "حـق تقديم مداخلات، على أن يقوم رئيس الجمعية العامة مرة واحدة فقط في بداية كل دورة من دورات الجمعية العامة بتقديم إيضاح تمهيدي أو بالإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

وعليه، بالنسبة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعيـة العامة، فإن المراقب عن فلسطين سيشارك في أعمال الجمعيـة العامة عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩)، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، والقرار ٤٣/١٧٧، المؤرخ ١٥ كانـون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والقرار ٥٢/٢٥٠، المؤرخ ٧ تموز/يوليـه ١٩٩٨، دون الحاجـة إلى

تقديم تعليل تمهيدي لأية مداخلة من جانب فلسطين في هذه الدورة الاستثنائية.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالاسبانية): جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة يرد في الوثيقة A/S-21/2، وقد أوصت اللجنة التحضيرية باعتماده بوصفه مشروع المقرر الأول، في الفقرة ٣٥ من تقريرها. وقد تود الجمعية بغية تسريع عملها أن تنظر في جدول الأعمال المؤقت في جلسة عامة دون إحالته إلى المكتب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية تود أن تقر جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة A/S/21/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): فيما يتعلق بإحالة البنود، يوصى بأنه في الوقت الذي تظل فيه جميع البنود مخصصة للنظر فيها في الجلسات العامة، فإن البند ٨ من جدول الأعمال المعنون "الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" سيحال أيضا إلى اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للنظر فيه، على أساس الفهم بأن تجري مناقشة البند في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد هذا المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، ستنظر اللجنة الجامعة المخصصة في المقترحات الخاصة بإجراءات أساسية لتعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الوارد نصها في الوثيقة A/S-21/2/Add.2.

البند ٨ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الرئيس (تكلم بالاسبانية): تستمع الجمعية أولا إلى بيان يُدلي به صاحب الفخامة السيد البرتو فوجيموري، رئيس جمهورية بيرو.

الرئيس فوجيموري (تكلم بالاسبانية): تتسم مسائل السكان والتنمية بترابط وثيق بصورة لم تحدث أبدا في تاريخ البشرية. وهذا الترابط ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لجميع البلدان النامية ويكتسي أبعادا هامة بالنسبة للبلدان الأفقر بينها. ولهذا السبب حضرت مؤتمر بيجين المعني بالمرأة بوصفي رئيس دولة. ولئن كنت محاطا بصحبة ممتازة، فقد شعرت بالغرابة لكوني الرئيس الذكر الوحيد هناك.

لا شك أن الهوة بين البلدان الفقيرة والغنية قد استمرت في التوسع على النقيض من المنطق الذي يفترض بنا جميعا أن نؤيده: أي النمو المعولم.

نحن لا نشكك في أساس العولمة وفرضياتها الاقتصادية، ولكن من الحصافة ليس إلا أن نحذر من الآثار الخطيرة المترتبة على فقدان النتائج الاجتماعية التي يجب أن تقابل الحالة الخطيرة التي يعاني منها جزء كبير من سكان الأرض.

وهذه هي الطريقة التي يكتسب فيها الفقر قوته في الحلقة المفرغة المتمثلة في "الفقر - الأطفال غير المرغوب فيهم - الفقر" في العالم غير المتقدم النمو. ويتعيَّن علينا كسر هذه الحلقة المفرغة بصورة نهائية بسياسات سكانية واقعية ذات أسس اقتصادية كلية تفسح المجال أمام تحقيق الاستقرار الضروري للتنمية الوطنية المستدامة والسياسات الديمغرافية الرشيدة الموازية. وهذه السياسات هي سياسات رشيدة لأنها تشرك القدرات العقلية للمواطنين وحريتهم في اتخاذ القرار دون أن تحاول الدولة بأي شكل من الأشكال أن تفرض أساليب إكراهية.

لا يمكن إنجاز كل شيء في نفس الوقت، وبالسرعة التي نرجوها. ولذا فإن الخيار المنطقي يتمثل في استخدام الموارد الشحيحة على نحو مناسب ومثمر لتحقيق أكبر عدد من الأهداف الوطنية. وبهذه الطريقة يمكن لنا أن نتوصل إلى حلقة طيبة قوامها "الازدهار - أسرة يمكن رعايتها - الازدهار".

ففي البلدان النامية لا تزال الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن شحيحة وغير كافية للأسف. وفي مثل هذا الوقت حيث لا تستطيع فيه الدول أن تعالج بصورة واقعية هذه الحالة وتوفر الخدمات الأساسية بكمية ونوعية أكبر، يتعيَّن علينا أن نزود الأزواج بالمعلومات كي يقرروا بحرية حجم أسرهم، بما يتناسب مع مواردهم، حتى يتمكنوا من ممارسة أبوة مسؤولة.

وعدم توفير المعلومات قد يؤدي بالأزواج إلى إنجاب أطفال غير مرغوب فيهم ولا قدرة لهم على تربيتهم، أي، ليس بمقدورهم إطعامهم وتعليمهم على النحو المناسب، مما يفضي إلى ظهور مراهقين لا مستقبل لهم - واسمحوا لي أن أتفوه بهذه الكلمات القاسية - سيصبحون ضحايا لنوع خاص من العار مثل البغاء أو الانحراف.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى حالة بيرو. لقد انتهج بلدي سياسة سكانية واضحة منذ ١٩٩٥، أي، منذ مؤتمر القاهرة، وعززنا قدرتنا المؤسسية وزدنا تغطية ونوعية الخدمات الإنجابية والخدمات الصحية للأسرة.

وفيما يتعلق بأهداف الصحة الإنجابية، استطاع بلدي تحقيق درجة من التطور تلقى الإعجاب في مجال التغطية. ونجح في إيصال هذه الخدمات إلى عدد متزايد باستمرار من السكان. في ١٩٩٣، كان عدد الأزواج الذين اختاروا استعمال وسائل منع الحمل ٠٠٠ ٣٤٠ زوج. وبعد ذلك بثلاث سنوات، مع بدء برنامج الصحة الإنجابية، تم تغطية ٠٠٠ ٦١٠ زوج ممن يستخدمون الأساليب الحديثة، وفي ١٩٩٩، أصبح بإمكان مليون زوج تقريبا الوصول إلى البرنامج. وبعبارة أخرى، ازدادت التغطية بثلاثة أمثالها في أقل من ٦ سنوات.

وإنني لأتساءل، إذا كان هناك العديد من الأزواج الذين يريدون الحصول على المعلومات أولا، ودعم الدولة ثانيا، فهل ينبغي للدولة أن تقف بمنأى عن غالبية مواطنيها، لكي تكون بمأمن من الانتقادات والهجمات؟ الجواب المنطقي ينبغي أن يكون لا، لأن من واجب الدولة أن تفي بهذه المتطلبات. والجواب لا مرة أخرى، عندما تكون إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات متاحة للنساء من الطبقات الوسطى والراقية، وعلى مرأى ومسمع هؤلاء المنتقدين أنفسهم وموافقتهم الكاملة، بينما ينكرونها على نساء الطبقات الدنيا.

والمعدل العام للخصوبة ما فتئ يشهد انخفاضا طوال عدد من السنوات إذ ازدادت إمكانية حصول النساء على مستوى تعليمي أعلى. فقبل ٣٠ سنة كان المعدل العام للخصوبة في بيرو ستة أطفال للمرأة، بينما وصل قبل خمس سنوات إلى ٣,٤. وانخفض الرقم الآن إلى ٣ أطفال للمرأة. وتتصل هذه المؤشرات اتصالا وثيقا بمؤشرات وفيات الرضع، التي شهدت انخفاضا حادا. ومعدل النمو السكاني الذي كان قد وصل إلى ٢,٨ في المائة سنويا في بداية السبعينات وإلى ٢,١ في المائة في بداية التسعينات، انخفض الآن إلى ١,٨ في المائة.

ويتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في توفير أنسب المعلومات والوسائل لتكون في متناول شعبنا، حتى يتمكن من تحقيق معدل الإنجاب الأمثل. ففي بيرو، ٦٤ في المائة من النساء المتزوجات أو المساكنات لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال، و ٢٣ في المائة يرغبن في المباعدة بين فترات حملهن. وأكرر: لماذا لا تتاح لهن إمكانية الحصول على المعلومات إذا أردن؟ وإحدى المظاهر المعبِّرة عن عدم تلبية الطلب على المعلومات ذلك العدد الكبير في عمليات الإجهاض، وهي عمليات يحظرها بلدي إلا أنها تجري بالرغم من ذلك. والأرقام المعتدلة تقدر عدد عمليات الإجهاض بـ ٢٥٠ ٠٠٠ عملية، وهذا عدد كبير لدى مقارنته بعدد الولادات كل عام، والتي تصل إلى ٦١٠ ٠٠٠ ولادة. وهذا العدد الكبير من حالات الإجهاض يؤدي إلى تعقيدات خطيرة، ومن الواضح أن حالات الإجهاض تؤدي للأسف إلى وفاة النساء نتيجة حمل غير مرغوب فيه. وهذه تتكرر بالتأكيد في بلدان العالم المتخلف.

ومعدلات الوفيات في بيرو هي من بين المعدلات الأعلى في نصف الكرة الغربي، ولذا فإن وسائل منع الحمل، سواء كانت طبيعية أو اصطناعية، تصبح عاملا هاما لمنع وفيات الأمهات في بلدنا. ومن الواضح أن البرنامج كان فعالا، بالرغم من أولئك الذين انتقصوا منه. بل كان بمقدورنا أن نحرز تقدما أكبر لو لم يضع المنتقصون منه عددا كبيرا من العقبات في طريقه. إذ تعيَّن علينا لا أن نحارب العادات الراسخة وعظات عدد من القطاعات المحافظة فحسب، بل أيضا - بالرغم من صعوبة تصديق ذلك - أن نتصدى لعدد من المنظمات غير الحكومية، التي سارعت، عندما لم تحصل على ما كانت تتوقعه من دعم من الميزانية، إلى الانضمام إلى الحملة التي شنتها بعض أوساط وسائل الإعلام وبعض القطاعات السياسية، فخانت المبادئ التي تؤمن بها وتصرفت بطريقة تعارض برامج الصحة الإنجابية.

لقد حدثت حالات منفردة، نأسف لها ولم تتكرر، فيما يتعلق بالبرنامج الطوعي لمنع الحمل بواسطة الجراحة، بالغ البعض فيها بصورة غير متناسبة. وبدأ الناس يتكلمون عن التعقيم الجماعي ويثيرون ضجة بهدف إلحاق ضرر سياسي بالحكومة، وذلك بإبلاغ العالم بأن هذه الحملة هدفها القضاء على الفقراء والهنود. بل انضم بعض أعضاء الكونغرس من الولايات المتحدة إلى الحملة، مما دعمها. إن النسب المئوية للاعتلال والوفيات في البرنامج الطوعي لمنع الحمل بواسطة الجراحة في بيرو تقع في حدود المعايير الدولية. ولذلك لست أدري ماذا يمكن أن أقوله عن هذه الحملة، ولا أستطيع أن أجد الكلمات المناسبة.

مع ذلك، كان للنتائج التي تحققت أصداء إيجابية أخرى على الصعيد الاجتماعي، منها الاهتمام بالإنصاف بين الجنسين والنظر في سياسات حكومية من أجل النهوض بحالة المرأة وتحسينها. وخلال السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بالإنصاف بين الجنسين شدة بين السلطات العليا في بلدان مختلفة من العالم، مما سمح بتعزيز عملية التغلب على أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء وتحسين سبل حصول المرأة على التعليم وممارستها النشاط الاقتصادي والعمالي والمشاركة في الحياة السياسية وتحسين الرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون تخفيض معدل الأمية، خاصة معدل الأمية بين النساء، من أهدافنا الأساسية.

ولكن ينبغي أن تواصل الدولة والمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان العمل بجدية في جهودها الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة والعنف داخل الأسرة. ويجب أن تحظى هذه المشكلة المتعلقة بصحة المواطنين وأمنهم بالاهتمام الكافي وأن يمنع حدوثها. إن التدابير المعتمدة على نطاق العالم من خلال إنشاء الشبكات الاجتماعية والمنتديات التمثيلية على نطاق واسع أصبحت عنصرا مهما من استجابة المجتمع لجميع أشكال العنف ضد المرأة والأسرة.

إن المفهوم الرائج حاليا هو مفهوم العولمة. ولكن الغريب في الأمر أنه لا ينطبق على حقوق المرأة، على ما يبدو، وكأن المرأة ينبغي أن تعيش في عزلة عن مسار التاريخ. وفي كل بلد من البلدان، يشكل المراهقون قطاعا

هاما من السكان يحتاج إلى قدر متزايد من المعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

وسوف يتم التوصل إلى أكبر النجاحات في هذا الميدان من خلال النشاط في مجال التعليم وفي منع حالات الحمل غير المرغوب فيها، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب، والسلوك المحفوف بالمخاطر، مثل العنف وإدمان المخدرات. ويجب أن تكفل الدولة أيضا إمكانية وصول المراهقين إلى خدمات جيدة للصحة الإنجابية لمنع حدوث الحمل غير المرغوب فيه بوصفه حقا مجسدا في جميع برامج العمل على نطاق العالم. وإني مقتنع بأننا لن نتمكن من الحصول على نتائج إيجابية فيما يتعلق بالسكان إلا من خلال التثقيف الذي يشمل المجتمع بأسره، في الوقت المناسب، وجعل هذا التثقيف عاملا للتغيير من أجل التنمية.

وتسلم بيرو بأن نقاط برنامج العمل المعتمد في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية يشكل أساس السياسات السكانية الدولية. ولكل بلد الحق في أن يقرر تنفيذ هذا البرنامج وفقا لقوانينه وأولوياته الإنمائية على أساس ما ورد فيه. وسيترتب على تكافؤ وفعالية سياسات التنمية والسكان مزيد من الرفاه والقضاء تدريجيا على الخطر الذي يهدد كرامة بعض الشعوب.

ولا نستطيع أن ننظر إلى المرأة في سياق مهمتها الإنجابية الجميلة فحسب. فللمرأة الحق في أن تنمي ذاتها بصورة كاملة، في موازاة التنمية وأن تساهم بذلك في التنمية الوطنية. ولذلك أكرر تأكيد حتمية الحاجة إلى وضع حد للحلقة المفرغة المتمثلة في الفقر - الأطفال غير المرغوب فيهم - الفقر، بشجاعة وحسم وحكمة للوصول إلى حلقة فعالة هي الازدهار - أسرة يمكن رعايتها - الازدهار. وعندئذ نرى أول بصيص ضوء يشير إلى قرب انتهاء مشكلة التمييز ضد المرأة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر رئيس جمهورية بيرو على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيد غوستافو بيل ليموس، نائب رئيس جمهورية كولومبيا.

السيد بيل ليموس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): بصفتي نائب رئيس جمهورية كولومبيا، يشرفني ويسعدني أن أتوجه بكلمة إلى هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة. وهي فرصة هامة لإعطاء زخم جديد للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال السكان والتنمية، وهما أمران لهما أهمية حيوية بالنسبة للجنس البشري.

في عام ١٩٩٤، في مؤتمر القاهرة، تعهدنا بتنفيذ برنامج عمل طموح، يرمي إلى مواجهة تحديات النمو السكاني في العالم، وإدارة هذا النمو وفقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا.

واليوم، بعد مضي خمس سنوات، نستطيع أن نسلم، مع الارتياح، بالتقدم المحرز وكذلك بالطريق الطويل الذي يجب أن نقطعه. لقد ساعدتنا المبادئ العالمية والقيم الأخلاقية التي استلهمها مؤتمر القاهرة بوصفها دليلا أساسيا للعمل وحافزا لمواجهة تلك التحديات. ولكننا نحتاج إلى دفعة سياسية جديدة والتزام عميق لضمان تحويل تلك المثل السامية، التي نتشاطرها جميعا، إلى نتائج عملية وظروف معيشية أفضل لقطاعات كبيرة من سكان العالم.

لقد التزمت حكومة كولومبيا ببذل جهد كبير من أجل تحقيق التغير الاجتماعي. وتستند خططنا للتنمية الوطنية تحت شعار "التغير من أجل بناء السلام" إلى هذا المنظور للتنمية وهدفه الرئيسي يتمثل في توطيد سلام دائم قائم على العدالة الاجتماعية. وتحتل سياسات السكان مركزا ذا أولوية خاصة في إطار تلك الخطة. لقد حققت كولومبيا إنجازات ملحوظة في تحقيق الاستقرار السكاني. وتمكنا خلال العقود القليلة الماضية من تخفيض النمو السكاني بمقدار كبير. وساعد انخفاض معدلات الخصوبة وتحسن الرعاية الصحية والوقاية مع الأمراض على إطالة متوسط العمر المتوقع. ويعتبر معدل الوفيات بين الرضع في كولومبيا أقل من المتوسط العالمي بدرجة ملحوظة.

وكانت عوامل من قبيل توفير خدمات الصحة الإنجابية والتعاون النشط بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ودور المرأة في المجتمع وتشجيع الإنصاف والمساواة بين الجنسين، واحترام الحقوق الإنجابية والجنسية وزيادة سبل الوصول إلى التعليم والمعلومات، عوامل حاسمة في تلك الإنجازات.

ويتضمن دستور كولومبيا الوطني أحكاما واضحة بشأن الحقوق الإنجابية، واعتمد برلمان بلادنا قوانين للضمان الاجتماعي قائمة على هذه المفاهيم. وعلاوة على

ذلك، تضع خطة التنمية الوطنية إجراءات محددة لتدعيم برامج الصحة الإنجابية والجنسية، ضمن منظور واضح للجنسين. وفي كولومبيا، اعتمدت جميع المعايير والقرارات السياسية في هذا المجال ضمن الإطار المتفق عليه في مؤتمر القاهرة.

وفي الوقت الحالي، تحتل كولومبيا المركز الثالث من حيث حجم السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتبرز على الصعيد الدولي نظرا للتقدم الذي أحرزته في تحقيق تحول ديموغرافي. لقد تخطينا جميع العتبات المتفق عليها في القاهرة. وكولومبيا تُعتبر أيضا من البلدان الرائدة في العالم النامي في مجال التعاون بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالمسائل السكانية. لقد شاركنا بصورة نشطة في برنامج شركاء في مجالي السكان والتنمية. ونوفر التعاون للبلدان الأخرى في تنفيذ تلك المبادرة، من خلال البرامج التدريبية المعنية بالصحة الإنجابية والجنسية، وذلك بفضل مجموعة من الجهود الوطنية والدعم الدولي. وكانت مشاركة القطاع الحكومي بصورة مباشرة في هذه الأنشطة عاملا هاما في تحقيق النجاح.

وبطبيعة الحال، ما زالت هناك تحديات عديدة علينا أن نتغلب عليها. ولهذا السبب أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالأهداف التي اعتمدناها في القاهرة وكذلك بالإجراءات الإضافية التي سنتفق عليها في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. إن إطار سياسة كولومبيا السكانية سيظل متفقا مع تلك الأهداف. ومع مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا تعتمد الإنجازات في هذا المجال الذي يتطلب عناية فائقة على جهودنا المحلية فحسب بل يعتبر دعم المجتمع الدولي حاسما، لا سيما من خلال تعبئة الموارد المالية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية.

وترى كولومبيا أن الوثيقة التي ستعتمد في نهاية هذه الدورة ستكون منهاجا هاما لتعزيز الزخم وتعميق الإرادة السياسية في سبيل تحقيق أهداف برنامج العمل. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أوضح بعض الاعتبارات التي نعتقد أنها أساسية في ضمان نجاح تنفيذ البرنامج.

أولا، علينا أن نشدد على صوغ السياسات السكانية كعنصر أساسي لاستراتيجيات التنمية. وينبغي أن تتخذ الإجراءات المقبلة، في هذا المجال، في السياق الأوسع للالتزامات التي تم التعهد بها في مجالي التعاون الدولي والتنمية المستدامة، مع التسليم بالبعد الديمغرافي لتلك الإجراءات وأهميتها من منظور صحة الإنسان. وبالتالي، ينبغي إيلاء أولوية عليا للإجراءات التي تستهدف التعويض عن الأثر الاجتماعي للأزمة المالية الدولية الأخيرة، لا سيما في مجالات برامج التعليم والصحة والسكان.

ثانيا، لا يمكن تحقيق نتائج حقيقية ومقبولة عالميا دون وجود سياسات واضحة ونتائج ملموسة فيما يتعلق بالهجرة الدولية. وتعتبر القيود القائمة في هذا المجال من أخطر أوجه الاختلال التي ليس لها مبرر والتي لم تفسر حتى الآن في عملية العولمة.

ثالثا، لا بد من إزالة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون التمتع الكامل بالحقوق الإنجابية والجنسية والصحة الجنسية، وهو أمر لا غنى عنه في كفالة السياسات السكانية الفعالة التي تستند إلى الإنصاف والمساواة بين الجنسين.

رابعا، يجب أن نعتمد إجراءات أكثر حسما فيما يتعلق بالمراهقين والمسنين. فالمجموعة الأولى تعتبر موردا ضخما لتنمية بلداننا مستقبلا، وبين أيديها مستقبل الصحة الوقائية الإنجابية للعالم. ويشكل المسنون نسبة متزايدة من سكان العالم ويحتاجون إلى مزيد من العناية في الوقت الحالي وإلى وعي اجتماعي أقوى من ذي قبل.

خامسا، يتطلب تخفيض نسبة الوفيات بين الأمهات التزاما جماعيا حاسما ودعما دوليا أوسع نطاقا. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحسين صحة المرأة وتغذيتها، والحد من عدد حالات الحمل غير المرغوب فيها وضمان وسائل تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة.

سادسا، ينبغي أيضا تعزيز الإجراءات الرامية إلى توطيد التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وستتخذ المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية أهمية متزايدة في تحقيق نجاح تنفيذ برنامج العمل.

سابعا، ينبغي أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه لجهود التعاون بين بلدان الجنوب. وتعتبر النتائج التي تحققت من خلال برنامج شركاء في مجالي السكان والتنمية تجربة إيجابية جديرة بالدعم الثابت.

ختاما، يجب أن نعيد مصداقية برنامج عمل القاهرة بتعبئة الموارد المالية الدولية، وهذا مجال تتسم فيه النتائج بالقصور الشديد عن التوقعات التي أثارتها الالتزامات التي تم التعهد بها. وفي هذا السياق، يتحتم قطعا زيادة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان.

لقد حان الوقت لنهوض المجتمع الدولي بمزيد من الإجراءات وتعزيز قيادته وعزمه ونحن نقف على عتبة قرن جديد، سوف يبلغ عدد سكان العالم فيه علامة تاريخية إذ يصل إلى ٦ بلايين نسمة، وفي غمرة الثورة الصامتة المتمثلة في التحول الديموغرافي في العقود الأخيرة. لقد حان وقت العمل. وسوف تؤثر القرارات التي تتخذ في هذه الدورة على نوعية حياة الأجيال المقبلة. علينا أن نأخذ هذا الالتزام السياسي النبيل على عاتقنا دون تردد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر نائب رئيس جمهورية كولومبيا على بيانه.

أدعو الآن سعادة السيدة فالنتينا أ. ماتفييينكو، نائب رئيس وزراء الاتحاد الروسي.

السيدة ماتفييينكو (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أعطى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود بالقاهرة، زخما قويا للمجتمع الدولي، بما في ذلك روسيا، للعمل من أجل صياغة وتنفيذ سياسات شاملة في هذا المجال. فخلال السنوات الخمس التي انقضت منذ مؤتمر القاهرة، تحققت نتائج معينة على الصعيد العالمي في مجالات رئيسية منها تخفيض معدل وفيات الأمهات والرضع، وإدخال تحسينات في الصحة الإنجابية وتحسين سبل الوصول إلى التعليم. ونحن نسلم بالدور الهام الذي قام به في هذا الصدد صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو الهيئة المركزية للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا المجال.

غير أنه من الواضح أن معدل التقدم يبقى غير مرض من حيث عدد من المؤشرات المحددة. ونرى أن هذا متصل، إلى حد كبير، بمشاكل أخرى لم تحل، منها التكاليف الاجتماعية للإصلاح على نطاق الاقتصاد الكبير، والنتائج العالمية الخطيرة للأزمات المالية في آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، على مدى السنتين الماضيتين. إن الطابع المعقد لظاهرة العولمة والتعبئة غير الكافية للموارد من أجل الأنشطة السكانية تعرض تحقيق أهداف القاهرة للخطر.

ولذلك، فمن المهم أن يزيد الاهتمام الذي يولى للعناصر الاجتماعية للتنمية الاقتصادية وأن يوضع الإنسان - كرامة الإنسان وحقوقه وإمكاناته الاقتصادية والروحية، وفي المقام الأول، حياته وصحته - في قلب السياسات الوطنية والدولية. وينبغي أن تكون هذه العناصر الأساسية جزءا من مفهوم السلام في القرن الحادي والعشرين الذي اقترح صياغته بوريس يلتسن، رئيس الاتحاد الروسي.

نحن مقتنعون بأن ضمان توفر الأحوال السلمية للتنمية شرط لا بد منه لتحقيق التقدم في تنفيذ برنامج عمل القاهرة. وقد شهد العالم خلال شهور عديدة الحرب التي كانت تدور في البلقان - وهي منطقة في العالم تعتبر، من الناحية الاقتصادية، مزدهرة نسبيا - ودمرت فيها عن عمد البنى الأساسية الاجتماعية الحيوية، والإمكانيات البشرية لدولة ذات سيادة. ويجري الآن تقدير مدى الدمار الذي لحق بعشرات الآلاف من المنازل، وآلاف المدارس والمئات من مؤسسات العناية الصحية، بما في ذلك المستشفيات والعيادات العامة. وتعرضت للخطر صحة الشعب اليوغوسلافي وحالة البيئة، وقوضت إمكانية ذلك البلد للتنمية.

وستتطلب تلك الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها نظير موارد واسعة وسنين عديدة من الجهد لإنهاء معاناة الشعب وإعادة السلام إلى حياته. وما لم تحل هذه المشاكل بسرعة، وفي المقام الأول عن طريق مساهمات الذين يتحملون اللوم عن القصف، فإن أي حديث عن المسؤولية العالمية عن قضايا السكان والتنمية لا معنى له.

إن روسيا ملتزمة التزاما تاما بروح وأهداف مؤتمر القاهرة. وتتبع الحكومة، مسترشدة بمبادئ القاهرة، سياسة سكانية هادفة. وقد أجريت تعديلات أساسية على النهج التي تتبعها الدولة في معالجة المشاكل السكانية.

وكما هو معلوم، فإن الأحوال التي تعمل في ظلها الحكومة ليست أحوالا صعبة للغاية. فروسيا، شأنها شأن عدد من البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الانتقالية، تواجه مشاكل سكانية خطيرة، برزت خلال إصلاحات نظام السوق في التسعينيات. فمعدل الوفيات لا يزال

عاليا، وخاصة بين الرجال في سن العمل، ولا يزال معدل المواليد منخفضا، ونتيجة لذلك ظل حجم السكان يتناقص باستمرار. وانخفض متوسط العمر المتوقع. وصحة المواطنين الروس آخذة في التدهور، وخاصة بين الأطفال والشباب. وظلت الأمراض المعدية، بما في ذلك الأمراض المنقولة جنسيا، تنتشر بمعدل متزايد. وهناك مشكلة حادة تتمثل في الهجرة القسرية، وخاصة هجرة العمالة، وهي غالبا ما تكون غير مشروعة.

ومن أجل التغلب على تلك الاتجاهات السلبية، بدأت الحكومة في وضع تدابير ملموسة، في الأجلين القريب والبعيد معا، على أساس تصور وارد في برنامج للعمل يرمي لحل الأزمة السكانية في الاتحاد الروسي، وضع في السنة الماضية. وأولوياتنا الرئيسية هي خفض معدل الوفيات، وتحسين الخدمات الصحية، وتوفير مستويات معيشية مقبولة وزيادة الحماية الاجتماعية.

وتولي الحكومة الروسية اهتماما جديا لحماية الصحة الإنتاجية، وتقوم بوضع تدابير وقائية شاملة في هذا المجال، بما في ذلك نظام شامل للكشف بالأشعة الصوتية على الأجهزة التناسلية للمرأة. ونتيجة لذلك تمكنا إلى حد ما من تثبيت معدل وفيات الأطفال، مع أنه لا يزال عاليا بصورة غير مقبولة.

ومنذ عام ١٩٩٤ أمكن من خلال تنفيذ البرامج الرئاسية المتعلقة بتخطيط الأسرة وسلامة الأمومة خفض إجمالي حالات الإجهاض بمعدل الثلث تقريبا، وتحقيق خفض في معدل وفيات الأمومة المتصلة بالإجهاض بأكثر من ٢٠ في المائة. وإلى حد كبير، أمكن إحداث هذه التغيرات بفضل المشاركة الفعالة من جانب المنظمات غير الحكومية في حل المشكلة.

ويجري تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالأسرة، والنساء والأطفال، على نحو متسق. كما يجري تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأطفال وتقدم المرأة، التي صادق عليها الرئيس الروسي. ويجري تنفيذ أحكام قانون الأسرة في الاتحاد الروسي. وتشدد هذه الأحكام، بوجه خاص، على ضمانات حقوق الأطفال، بما في ذلك توفير التعليم العام والحماية من سوء المعاملة والعنف في الأسرة.

وتحاول الدولة ضمان مصالح المسنين، الذين يشكلون شريحة متنامية في المجتمع الروسي، وهم أضعف فئاته. وتحقيقا لتلك الغاية، يجري تنفيذ برنامج عنوانه "الجيل الكبير". ووضعت معالم في المدى البعيد للسياسات الاجتماعية المتعلقة بالمسنين.

وتواجه سياسة الهجرة في الدولة الروسية تحديا يتمثل في تنظيم تدفقات الهجرة، وتخفيف الآثار السلبية للهجرة غير المنظمة وتهيئة الأحوال لإعمال سياسات تعترف بحقوق المهاجرين وتكفل معاملة إنسانية للذين يطلبون اللجوء إلى روسيا. ومن العناصر الفعالة في هذه السياسة تحسين حالة مواطنينا في الخارج وحماية حقوقهم.

ومن العقبات الرئيسية أمام تنفيذ السياسة الروسية للسكان والتنمية فقدان الأموال العامة لتمويل البرامج الاجتماعية السكانية اللازمة. ونحتاج إلى إيجاد موارد تمويلية جديدة وتعبئة الموارد المحلية والخارجية معا. وفي هذا السياق، يتعين أن يؤدي التعاون الدولي دورا هاما. وتكتسب تعبئة الدعم الخارجي للإصلاحات الروسية فيما يتعلق بالسكان أهمية أكثر من أي وقت مضى. ونحن نتطلع إلى المزيد من المساعدة في هذه المجالات، سواء من الشركاء الثنائيين التقليديين أو من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة.

ونولي أهمية كبيرة للتعاون المتنامي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن المهم ضمان قيام التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف على أساس شراكة ذات قاعدة واسعة مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والسلطات المحلية في الأقاليم الروسية. وبالنظر إلى تشابه العديد من المشاكل والأهداف، فإننا نحبذ أن تتبع هيئات الأمم المتحدة نهجا إقليميا أكثر فعالية تجاه هذا التعاون، الذي من شأنه على سبيل المثال، أن يغطي احتياجات البلدان المعنية في اتحاد الدول المستقلة ووسط وشرق أوروبا.

وختاما، أود أن أعرب عن الأمل في أن تشكل المقترحات المقدمة بشأن الإجراءات الأساسية الرامية إلى زيادة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي ستعتمد في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، إسهاما عمليا حقيقيا في حل مشكلة السكان العالمية من جميع جوانبها.

وخلال الإدلاء بياني القصير هذا الذي استغرق سبع دقائق، قد حلت على هذا العالم آلاف الأنفس الجديدة. فلنتمن لهؤلاء الأطفال الرخاء والسعادة في هذا العالم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وانغ جونغيو، مستشار الدولة في الصين.

السيد وانغ جونغيو (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود بالنيابة عن الوفد الصيني وبالأصالة عن نفسي، أن أتقدم إليكم بالتهانئ، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة. وسيعمل الوفد الصيني معكم ومع بقية الوفود لإنجاح هذه الدورة نجاحا كاملا.

منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قبل خمس سنوات، بذل المجتمع الدولي ومختلف الحكومات جهودا دؤوبة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وقد أحرز تقدم مشجع في تحسين وضع المرأة، مما زاد فرص الحصول على التعليم وأدى إلى خفض معدل الولادة، ومعدل الوفيات بسبب الولادة ومعدل وفيات الأطفال. وأسهمت كل هذه الجهود في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان وتحسين صحة شعوبها ورفاهها.

كما لاحظنا، أثناء ذلك أن ما زال أمامنا طريق طويل قبل أن نحقق الأهداف الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ففي بعض البلدان والمناطق، عطلت الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والحروب والمنازعات الإقليمية، فضلا عن نقص الموارد، جديا، التقدم في تنفيذ برنامج العمل. ولذلك، نعتقد أنه كان من الضروري والمناسب من حيث التوقيت، عقد الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة، لنعرب مجددا عن مبادئ برنامج العمل وروحه، ونوجز التجارب والدروس السابقة ونستكشف طرقا وأساليبا لحل المشاكل القائمة.

والصين، بوصفها أكثر البلدان النامية سكانا في العالم، جعلت مسألة السكان مسألة استراتيجية وأدمجتها في برنامجها الشامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. ومنذ انعقاد مؤتمر القاهرة، أولت الحكومة الصينية أولوية عالية لتنفيذ برنامج العمل، وقامت بصوغ البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة في الصين ووضعت أهدافا طويلة الأجل لعملها في مجال السكان وتنظيم الأسرة. وتعتبر الحكومة التنمية المستدامة مبدأ استراتيجيا رئيسيا. وتنظر إلى مسألة السكان من منظور أوسع. ويشدد برنامج الصين للسكان وتنظيم الأسرة، بدرجة أكبر، على النهج المتكامل المتمثل في شن حملات الدعاية والتثقيف، وتوفير الخدمات الجيدة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتنشيط دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ونعارض التدابير القسرية. وقد أولي اهتمام خاص للجمع بين برنامج تنظيم الأسرة في المناطق الريفية والتنمية الاقتصادية، وتخفيف حدة الفقر. وتوفير سبل الوصول إلى التعليم للجميع، وتحسين مركز المرأة وتحويل المفاهيم الأسرية العتيقة.

إن برنامج الصين للسكان وتنظيم الأسرة لم يؤد إلى استقرار سكان الصين وتيسير تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل إنه ساهم أيضا في استقرار السكان في العالم، إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، ندرك أن الصين ما زالت تواجه تحديات رهيبة من حيث السكان والتنمية. فالنمو السنوي للسكان البالغ ١٢ مليون نسمة قد عرض تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية واستخدامنا للموارد وخدمات حماية البيئة والتعليم والصحة لضغوط شديدة. وأوجد أيضا العديد من المشاكل الجديدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوضح، بإيجاز، موقف الحكومة الصينية المبدئي حول مواصلة تنفيذ برنامج العمل.

أولا، ترى الحكومة الصينية أن مسألة السكان ملازمة لمسألة التنمية، وأنه ينبغي النظر في مسألة السكان ومعالجتها على ضوء الظروف الوطنية للبلد وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي بذل الجهود لإقامة علاقة متسقة بين نمو السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام الموارد وحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. إن الحكومة الصينية تحترم حقوق الإنسان في مجال السكان والتنمية. ونعتقد أنه، عندما نتكلم عن حماية حقوق الإنسان، فإن الذي يأتي في المقام الأول، حق جميع الأمم والشعوب في الكفاف والتنمية. وتعتبر التنمية أساسا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبدون هذا الأساس تصبح حقوق الإنسان خالية من أي معنى حقيقي.

ثانيا، يجب الاضطلاع بالتعاون الدولي في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ظل الاحترام الكامل لسيادة كل بلد. ويجب أن تكون

الاختلافات في مستويات التنمية الاقتصادية، والتاريخ والتقاليد الثقافية، والمعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية لكل بلد موضع الاعتبار الكامل. فالتغاضي عن هذه الاختلافات سيؤدي إلى جعل الأهداف المحددة في برنامج العمل بعيدة المنال.

ثالثا، إن التعبئة الفعالة للموارد تُعتبر أساسا لتنفيذ برنامج العمل. ونحن نناشد المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر القاهرة، بتوفير المساعدة المالية للبلدان النامية ومساعدتها على التغلب على هذه الصعوبات. وتأمل الصين أن تقدم مقترحات عملية المنحى لحل هذه المشكلة، في هذه الدورة الاستثنائية.

ونأمل أن تتيح لنا هذه الدورة الاستثنائية فرصة ذهبية للنهوض بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل، ونقطة انطلاق جديدة للتعاون الدولي في مجالي السكان والتنمية. وحكومة الصين وشعبها على استعداد للانضمام إلى جميع حكومات وشعوب العالم في المساهمة في السلام العالمي والتقدم الإنساني.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونورابل كواميا أهوي، وزير الحكم المحلي والتنمية الريفية في غانا.

السيد أهوي (غانا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أدلي بهذا البيان باسم جمهورية غانا.

لقد قامت غانا بتنقيح سياستها السكانية وتوقعت الأهداف والمبادئ والاستراتيجيات التي أوصى بها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عدة جوانب أساسية حتى قبل مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤. ومع التشديد على المسائل المتصلة بالمراقين والشباب والمرأة والمسنين والمعوقين، ضم الناتج النهائي كذلك، مسائل ناشئة، مثل البيئة وخطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهو يمثل التصميم والالتزام الجماعيين للشعب بالمبدأ القائل بأن وجود إدارة جيدة للسكان هو شرط أساسي للتنمية المستدامة.

لقد كانت الفترة التالية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية فترة تتسم بالاستمرارية بالنسبة لغانا من حيث أنه جرى تعزيز المجالات ذات الصلة من السياسات السابقة، بينما شاهدت مجالات أخرى تغييرات تستهدف معالجة مفاهيم ومسائل جديدة. فالهدف النهائي يتمثل في إيجاد سياسة إنمائية تدول حول الناس،وتهيئ فرصا لجميع أبناء غانا لتحقيق كامل إمكاناتهم من خلال ممارسة خيارات مجدية.

إن بيئة السياسة العامة التي تقوم بتنفيذ سياستنا السكانية المنقحة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في إطارها قد عززتها بدرجة كبيرة خطة الحكومة من أجل التحول الاجتماعي والاقتصادي المعنونة "رؤية ٢٠٢٠: الخطوة الأولى"، التي تحدد المقاصد والأهداف والاستراتيجيات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، المطلوبة لتحويل غانا إلى اقتصاد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

إن تطبيق اللامركزية في السلطة السياسية والمسؤولية عن التخطيط كأسلوب لتعزيز مشاركة المجتمع في جميع جوانب عملية التنمية يعتبر حاليا استراتيجية حاسمة لضمان الإدماج الكامل لشواغل السكان في التخطيط على صعيد المراكز والمراكز الفرعية وكذلك في تخطيط الأنشطة البرنامجية.

والهدف هو وضع المتغيرات السكانية في الاعتبار الكامل لدى التخطيط وإقرار السياسات على صعيد المركز، حيث تكون ذات أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، تولي حكومتي أهمية قصوى لتعداد السكان والمساكن الذي سيجري في مطلع العام المقبل - وهو أول تعداد يجري منذ ١٦ سنة. والواقع أن هناك خططا شبه مكتملة لإجراء تعداد تجريبي في الشهر المقبل.

لقد ضمن التحسن الكبير في البيئة القانونية ووضع السياسة الصحيحة اعتماد القوانين الضرورية وغيرها من الإجراءات المترتبة عليها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة وتمكين المرأة. وحرم القانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، كما جرم القانون عادة حبس البنات في معابد كعقاب على "الجرائم" التي اقترفها أعضاء أسرهن.

والبحث مستمر عن مجالات أخرى في القانون والسياسة يلزم إصلاحها، وذلك بالتعاون النشط مع التجمع البرلماني للسكان والتنمية. وأقرت الحكومة مؤخرا سياسة عمل تأكيدي تُلزم الحكومة بتأمين ٤٠ في المائة من التمثيل السياسي للنساء وتعيينهن في مختلف الهيئات.

وبغية تحقيق التغير المنشود في السلوك ووجهات النظر والممارسات، سنواصل المناداة بذلك وبناء توافق الآراء وذلك بدعم الشراكات الاستراتيجية وحلقات الوصل الوظيفية مع المنظمات غير الحكومية وأوساط الشباب والنساء وقادة المجتمع والرأي وخاصة الحكام التقليديين والزعماء الدينيين والقطاع الخاص.

واعتمدت مبادئ توجيهية للسياسة الصحيحة لإرشاد منفذي البرامج في ميدان الصحة الإنجابية والجنسية وحقوق الإنجاب. وأدمجنا الصحة الإنجابية في الرعاية الصحية الأولية ونظم الإحالة. وعدا عن ذلك، نقدم كل الخدمات الصحية الإنجابية الأساسية على تلك المستويات.

ونحن نعترف بحق الأفراد والأزواج في التخطيط لأسرهم. ونتيجة لذلك، تستهدف الاستراتيجيات بما في ذلك المعلومات والتعليم المطالبة بأكثر طرق تنظيم الأسرة شمولا. ونقوم بحملة نشطة من أجل استخدام طرق تنظيم الأسرة الطويلة المدى.

واستهدفنا بالاهتمام الخاص الذين تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى ٣٥ سنة وهم الأكثر تعرضا لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونقوم بمراجعة شاملة للرد القومي على هذا الوباء، وبإعداد مسودة لسياسة قومية. كما نعد مسودة لسياسة الشيخوخة.

إن غانا مصممة على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حرفيا ولذا رصدنا أكثر ما يمكننا من الموارد للقطاع الاجتماعي. إلا أننا نواجه تغييرات كبيرة في الموارد نتيجة لسياسات ينبغي علينا تنفيذها لضمان الاستقرار الاقتصادي العام، وعلى الأخص نتيجة لشروط دفع الدين الخارجي غير المستدام وتناقص الإمكانيات الاقتصادية الناجم عن مشاكل الوصول إلى الأسواق. ونجم عن هذه العوامل المزيد من تقييد قدرتنا على معالجة المشاكل التي نواجهها في تنفيذ برنامج العمل هذا. ومن بين هذه المشاكل نقص الأيدي العاملة المدربة، وعدم المساواة في توزيع العاملين في الخدمة الصحية، وعدم توفر الخدمات الكافية وخاصة في المناطق الريفية، والممارسات والمعتقدات الاجتماعية الثقافية السلبية. واسمحوا لي بأن أؤكد أنه ما لم يتم تحقيق تحسن كبير في البيئة الخارجية للتجارة وخدمة الديون ودفعها، فإن جهودنا لن تؤدي إلى الأهداف المتفق عليها في برنامج العمل، حتى ولو عمل شركاؤنا الكثير من أجل بلوغ أهداف المعونة التنموية الرسمية والتزاماتهم بموجب برنامج العمل.

إننا ملتزمون بالقيام بهذه الأنشطة لأنها تخدم صالح شعبنا على أفضل وجه، وعازمون على تنفيذها حتى بدون برنامج العمل. إلا أن برنامج العمل يوفر الشراكة والمصالح والفرص المشتركة التي تعزز قدرتنا على بلوغ هدف التنمية البشرية المستدامة في إطار مواردنا المحدودة.

ولذا نؤمل أن تؤدي المراجعة الشاملة إلى تحديد الالتزامات التي قطعناها في القاهرة، بل وإلى التزامات أكبر سيما فيما يتعلق بعدد من الميادين إن كان الظروف تحتم ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد جيرزي كروبيونيكي، الوزير، عضو مجلس الوزراء في بولندا.

السيد كروبيونيكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدا بتهنئتكم يا سيدي على انتخابكم لهذا المنصب المسؤول، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين. وهذه الدورة هي حدث عالمي مهم إذ أنها دليل على تقدير المجتمع الدولي للأنشطة الهادفة إلى التنمية الشاملة للأمم والدول. وإني مقتنع بأن المناقشات الحاضرة ستمكننا من تقييم فعالية تنفيذ برنامج عمل القاهرة ومن تحديد طرق مؤدية إلى المزيد من الأنشطة دون الحاجة إلى تعديل نص البرنامج.

تسترشد حكومة جمهورية بولندا بالقيم العالمية التي يتضمنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ في جهوده نحو التنمية الاقتصادية النشطة والتحولات الاجتماعية. وبالإشارة إلى تلك القيم وإلى دستورها، قامت بولندا بإصلاحات اجتماعية معقدة. وترى الأمة البولندية أن هذه الجهود تتوخى معالجة المهام التي يفرضها القرن الحادي والعشرون.

وسوف تفرض الاتجاهات الديموغرافية في بولندا في القرن الحادي والعشرين تحديات ينبغي أن يواجهها اقتصادنا الذي ما يزال في طريق التحول. وتتعلق هذه

التحديات أولا بظروف التنمية العائلية وتأمين الوظيفة والحالة الصحية للسكان ومتانة الروابط بين الأجيال في مجتمع تزداد شيخوخة أفراده. وفي الوقت الحاضر نلمس انخفاضا في مستوى إحلال جيل بآخر. وعملية تزايد شيخوخة السكان ترجع في معظمها إلى الانخفاض السريع في معدلات الخصوبة.

لقد عولجت الحالة الصحية لشعب بولندا باعتماد برنامج الصحة الوطنية. وأود أن أعرب عن عميق امتناننا لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدعم المالي الذي قدمه مما مكن بولندا من الشروع في برنامج للبحوث هامة جدا تتعلق بتعزيز الصحة عن طريق النظام التعليمي وحماية صحة الأم والطفل.

وفي عام ١٩٩٩، بدأت الحكومة برنامجا قوميا لمكافحة إدمان المخدرات وبرنامجا قوميا لمنع الإصابة بفيروس الإيدز ولرعاية الأشخاص المصابين به. كما اعتمد البرنامج الاستراتيجي للبيئة والصحة توصيات منظمة الصحة العالمية. ونُفذ مشروع لإدارة نظام الخدمة الصحية بكفاءة وذلك بفضل فرص من البنك الدولي.

وفي عام ١٩٩٨، اعتمدت حكومة جمهورية بولندا تقريرا عن حالة الأسر البولندية. ويؤكد هذا التقرير بدون مواربة أن بإمكان الأسر وحدها أن تؤمن أفضل الظروف لتجدد الأجيال ولتنميتها بيولوجيا وسيكولوجيا واجتماعيا. ويفيد التقرير أنه يجب على الدول تكريس أسس قيام الأسرة بوظائفها.

وعلى هذه الأسس، تُبذل جهود لوضع وتنفيذ برنامج للدولة يتضمن سياسة ذات توجه عائلي. وتتضمن هذه الجهود مسائل مثل، أولا: إيجاد الحلول لتقوية الأسس المادية لاضطلاع الأسرة بوظيفتها؛ ثانيا: حماية الأمومة وصحة الأطفال والصغار في مرحلة النمو؛ ثالثا: تعويد الجيل الناشئ على احترام الحق في الحياة والحقوق الإنسانية الاجتماعية؛ رابعا: تعزيز ثقافة الإنجاب المسؤول. وتوضع هذه الأنشطة الآن موضع التنفيذ.

إن للنساء وللأمهات دورا خاصا في الأسرة. ويجب إتاحة الفرصة أمام النساء اللائي يقصرن حياتهن على الأمومة وحياة الأسرة ليحقق طموحاتهن الاجتماعية. كما ينبغي أن تتوفر لمن يخترن عملا مهنيا إمكانية التوفيق بين ذلك وحياة الأسرة والأمومة. ويضمن دستور جمهورية بولندا الحقوق المتساوية للنساء وللرجال. وتقوم المنظمات النسائية غير الحكومية بأنشطتها على نطاق واسع.

ويمكن، بل ينبغي، أن يكون لكبار السن من المواطنين مكان في الأسرة والمجتمع. لذلك ينبغي أن نبحث عن حلول تسمح لنا بالحفاظ على روابطنا وتضامننا فيما بين الأجيال في المجتمع. ونأمل أن يعمل نظام التأمين التقاعدي الذي يوضع حاليا في بولندا بطريقة مادية: ففيه عنصر للادخار عند كبر السن ولذلك فإنه يساعد على دعم سلوك يتسم بالحصافة المالية. كما أن إثراء الروابط الأسرية سيعزز احترام كبار السن من المواطنين ويكفل الاستخدام الأكبر لخبرتهم وحكمتهم في الحياة الاجتماعية.

والنموذج الحديث الشامل للتعليم الذي يعد للحياة والعمل في المجتمع شرط مسبق لتنمية كل كائن بشري ولتحقيق تقدم المدنية. والبرامج والإصلاحات التنظيمية التي بدأناها، والزيادة الضرورية في الإنفاق العام، ينبغي أن تمكّننا من تعليم شبابنا في التعليم الثانوي والعالي على مستويات تحققت فعلا في بلدان الاتحاد الأوروبي. وهذه الإصلاحات تقوم على طرق تمارس فعلا في بلدان غربية.

إن بولندا تتحول إلى بلد جاذب للمهاجرين بشكل متزايد. وسياستها الخاصة بالهجرة الدولية صيغت بما يتمشى مع الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة. ولذلك قبلت بولندا مؤخرا مجموعة من اللاجئين من كوسوفو بقدر ما تسمح به طاقتها. ودستور جمهورية بولندا به حكم خاص بالأجانب للتمتع باللجوء السياسي هناك. والتشريع الذي ينظم مختلف جوانب الهجرة الدولية سيراجع مرة أخرى من أجل انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي.

في الختام، أود أن أبرز أن ممثلين لبولندا يشاركون بشكل نشط في المحافل الدولية فيما يتعلق بتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكن والتنمية.

إن بولندا، بالرغم من المصاعب والمرحلة الانتقالية، تنفذ عددا من البرامج التي ينبغي أن تزيد من تنمية بلدنا وهي تعتمد على الدعم المستمر من الأمم المتحدة في جهودها. وفي الوقت نفسه نعلن استعدادنا للتعاون مع المنظمة في سعيها نحو السلام والرفاه في العالم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بريجيت زيبريس، نائبة الوزير، وزارة الداخلية الاتحادية في ألمانيا.

السيدة زيبريس (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد - استونيا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفييا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلد المنتسب قبرص.

واسمحوا لي أن أعرب أولا وقبل كل شيء عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قامت به شعبة السكان تحت قيادة السيد شامي، وللجهد والتفاني العظيمين المكرسين في عملية الاستعراض بواسطة صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت القيادة الدؤوبة للسيدة صادق. واسمحوا لي أيضا بأن أضيف كلمة شكر قلبية للرئيس الممتاز للجنتنا التحضيرية، السيد تشودري، الذي وفر لنا التوجيه خلال المفاوضات الصعبة بشأن الوثيقة التي تحتوي على الإجراءات الرئيسية المستقبلية لزيادة تنفيذ برنامج العمل. إن الاتحاد الأوروبي يقدر العمل الشاق المركّز وروح التعاون والتسامح التي تحلت بها جميع الأطراف المعنية، وهو متيقن بأن النتيجة النهائية ستشهد على ذلك العمل وعلى تلك الروح.

إن أحد الإنجازات الكبرى لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة في ١٩٩٤ كان، ولا يزال، الاعتراف بأن التدابير والسياسات المتعلقة بمسائل السكان لا بد أن تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويجب أن توجه نحو رفاه الناس. إن مفهوم حقوق الإنجاب والصحة الإنجابية والجنسية يقوم على توافق الآراء هذا وعلى الاعتراف بأن القرارات الحرة المسؤولة الواعية التي يتخذها الناس هي وحدها التي يمكن أن تكون حجر الأساس والمبادئ التوجيهية للعمل الحكومي في هذا المجال.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح أن برنامج العمل قد أدى إلى اتخاذ إجراءات ملائمة في العديد من البلدان وأن سياسات وبرامج إما طرحت أو غُيرت حديثا لتتواءم مع مبادئ القاهرة. ومع أن مفهوم الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية والجنسية ثابتة ومعترف بها على نطاق واسع الآن، فلا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتهيئة مناخ يمكّن الأفراد، وعلى وجه الخصوص النساء والأفراد الفقراء ليس فقط من تقرير خياراتهم الحرة الواعية وإنما أيضا من التصرف بناء عليها.

لقد كان موقف الاتحاد الأوروبي في الإعداد لهذه الدورة الخاصة موقفا تطلعيا. والاتحاد الأوروبي يولي أولوية للمطالبة بقوة بالعمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز ويزيد التركيز على احتياجات المراهقين في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم الجنسي والوفاء بها مع الحفاظ على أسرارهم الشخصية. كما يولي الاتحاد أولوية للمطالبة باتخاذ إجراء أقوى لخفض معدل وفيات الأمهات وتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. وهو يسترعي الانتباه أيضا إلى مسائل الهجرة والمهاجرين والسكان المسنين والموارد لتمويل العمل الضروري.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز انتشر بسرعة أكبر وبطريقة أكثر مأساوية مما كان يتصور في مؤتمر القاهرة. فعدد الوفيات بين البالغين في أكثر سني حياتهم إنتاجا، وبين الأطفال، الذين هم مستقبل كل بلد، مرتفع بشكل كبير في بلدان عديدة: والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان تتعرض لخطر بالغ. ولذلك، فإن منع الإصابة بالإيدز مطلوب بشكل عاجل. والإجراءات الأساسية التي يُقترح القيام بها مستقبلا في هذا الصدد، وعلى وجه الخصوص تحقيق أهداف خفض معدلات العدوى، تتسم بأهمية قصوى.

إن الحملات الترويجية لاستخدام الواقي الذكري، بالإضافة إلى التعليم الجنسي، كانت بالغة النجاح وخفضت نسبة العدوى في بلدان الاتحاد الأوروبي. إن المراهقين أكثر تعرضا لفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى المنقولة جنسيا. والمراهقات يتعرضن أيضا بشكل غير ضروري لحالات حمل غير مرغوب فيها، وهذا يقلل من احتمالات تنميتهن الشخصية. وحالات إجهاض المراهقات يمكن تخفيضها إذا ما أتيحت لهن المعلومات عن خدمات الصحة الإنجابية والجنسية وحصلن عليها. ولذلك ينبغي أن تتاح للمراهقين معلومات شاملة عن السلوك الجنسي المسؤول، والدور الذي يقوم به كل من الجنسين وعن الحياة الأسرية. وينبغي أن تتاح لهم بشكل كامل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مع مشورة تتسم بالسرية وبالتعاطف.

إن جعل الأمومة آمنة مسألة أساسية لصحة وحياة المرأة ولحياة أطفالها. والواقع أن الأمومة والطفولة تستأهلان رعاية خاصة بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب بذل جهود متزايدة لخفض المخاطر التي ينطوي عليها الحمل والولادة، وهي مرتفعة بشكل يثير الانزعاج في البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة النمو.

وتحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف، والتمكين للمرأة وتصرفات الذكور بحساسية تجاه الجنس الآخر لا تزال تمثل أولوية هامة لاتخاذ إجراءات أخرى. وفي هذا السياق، فإن الصحة الإنجابية والجنسية وحقوق الإنجاب للمرأة - بينما لم تعد محل نزاع من حيث المبدأ - بحاجة إلى أن تنفَّذ تنفيذا تاما. وهذا يمثّل واحدا من أكبر التحديات للعمل مستقبلا.

كذلك، ينبغي ألا ننسى أن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي عقد في بيجين، أضاف إلى برنامج عمل مؤتمر القاهرة، وتناول مسألة حقوق المرأة في تقرير مصيرها الجنسي وما يترتب على ذلك من صحة عامة. لذلك، علينا أن نراعي هذه التطورات عند المضي في متابعة مؤتمر القاهرة وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة، بصورة متكاملة حقا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد ما يوليه من أهمية للصحة الجنسية والإنجابية، والحقوق الإنجابية للمهاجرين والمشردين واللاجئين، مع الاهتمام بحالة المرأة بصورة خاصة.

إن نمو عدد المسنين كنسبة من عدد السكان الكلي يوجد تحديات جديدة. وسوف يقتضي تغير الهياكل الأسرية والترتيبات المعيشية، على نحو متزايد، أن تخفف على الأسر أعباء توفير الرعاية الأساسية للمسنين.

والحكومات عليها مسؤولية تحديد أهمية أكبر لقضايا السكان والتنمية. وقد جرى تحديد الالتزام السياسي بوصفه من عوامل إحراز التقدم في تنفيذ برنامج العمل. غير أنه يلزم تعبئة الموارد الدولية لدعم جهود الحكومات الوطنية. ويحث الاتحاد الأوروبي على تعزيز الجهود في سبيل تحقيق الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وزيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمساعدة السكانية.

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر من العام الحالي سيبلغ عدد سكان العالم ٦ بلايين نسمة. ويلزم أن تتخذ جميع الجهات المعنية إجراءات حاسمة لمساعدتنا على التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع العالمي في القرن المقبل. ويسلم برنامج العمل بأوجه الصلة والترابط القائمة بين السكان والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة والقضاء على الفقر. ونحن نعمل في شراكة من أجل تحقيق هذه الأهداف. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن نجاح القاهرة يمكن أن يتكرر وأنه يمكن التوصل إلى نتائج ناجحة وتطلعية للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة مع الأخذ بروح المشاركة في الغايات وتقاسم الرؤية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أدعو الآن السيدة فيليجا بلنكفتشيوتي، نائبة وزير الضمان الاجتماعي والعمل في ليتوانيا.

السيدة بلنكفتشيوتي (ليتوانيا) (تكلمت بالانكليزية): انضمت ليتوانيا إلى البيان الذي أدلت به السيدة بريجيت زيبريس، ممثلة ألمانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أقدم رؤية ليتوانيا فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالموضوع.

إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ذو أهمية أساسية للحكومات وكذلك للمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يتصدون لقضايا التنمية الاجتماعية. وفي ليتوانيا، أدمجت مقاصد ومهام هذا البرنامج في الاستراتيجية الوطنية لحكومتنا وهي تنعكس في أهداف السياسة الاجتماعية. فإدماج بعدي السكان والتنمية الاجتماعية، مثل تأمين تكافؤ الفرص للرجال والنساء، وتوفر خدمات الرعاية في مجال الصحة الإنجابية، وتعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية هو من القضايا العاجلة في الوقت الحالي، وتعتبر ذات أهمية لكل بلد.

وستتابع ليتوانيا توصيات الأمم المتحدة بالنسبة لتنظيم تعداد سكانها عام ٢٠٠٠. وسوف يجري التعداد في عام ٢٠٠١، ويتيح جمع بيانات دقيقة عن السمات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان.

وفي ليتوانيا، كما هو الحال في عديد من البلدان الأوروبية الأخرى، نجد أن الانخفاض المتصل لمعدل المواليد له تأثير كبير على شيخوخة السكان، وأصبح قضية ملحة للغاية. وبعد أن أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ عام المسنين، اعتمدت ليتوانيا برنامج العمل للتصدي لأهم مشاكل المواطنين من كبار السن.

ونظرا للاتجاهات الديموغرافية في بلدنا. تسعى حكومة ليتوانيا إلى إدماج العوامل الديموغرافية في استراتيجيات التنمية الاجتماعية وجميع مراحل التخطيط لتوزيع الموارد من أجل تلبية جميع مطالب المواطنين وتحسين نوعية الحياة للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

في السنوات الأخيرة واجهت ليتوانيا تحديا جديدا - زيادة الهجرة - ولذلك، تتمثل إحدى مهامنا ذات الأولوية في مكافحة الهجرة غير القانونية، من جهة، وتوفير الأساس القانوني والاجتماعي للاجئين وطالبي اللجوء. ونظرا لأن ليتوانيا طرف في أهم الصكوك الدولية الخاصة بالهجرة، فقد اعتمدت مؤخرا برنامجا خاصا لمراقبة الهجرة أعد وفقا لنظم الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالموضوع.

في الفترة الأخيرة يبذل كل جهد ممكن لوضع نموذج الميزانية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية. الذي تستند إليه جميع النفقات الاجتماعية. ويجب أن تدرج استحقاقات التقاعد والإغاثة والعمل والصحة والنفقات الأخرى. وهذا يسمح لنا بتحديد مستوى الضمان الاجتماعي الذي يمكن أن يحققه البلد وكذلك بالتنبؤ بالمؤشرات مع مراعاة التنمية الديموغرافية والاقتصادية لدعم النظام القائم. ويمكن استعمال نتائج هذا النموذج لاتخاذ قرارات السياسة الاجتماعية.

إن صياغة مفهوم سياسة الأسرة في ليتوانيا بدأ بعد مؤتمر القاهرة بوقت قصير. واعتمد البرنامج الخاص بسياسة الأسرة في عام ١٩٩٦. وقد تأثر مضمون البرنامج، إلى حد بعيد، بتوصيات مؤتمر السكان الأوروبي، المعقود في جنيف، وببرنامج عمل القاهرة.

ومع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين الذي أكد عليه مؤتمر القاهرة بوصفه حقا من حقوق الإنسان، اعتمد برلمان جمهورية ليتوانيا قانون تكافؤ الفرص للنساء والرجال في عام ١٩٩٨. ويقتضي هذا القانون تعيين أمين مظالم لرصد تكافؤ الفرص للنساء والرجال.

وتؤيد ليتوانيا الأهداف الواردة في برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، خاصة الأهداف الرامية إلى تخفيض معدل وفيات الأمهات والرضع والأطفال وتوفير خدمات رعاية الصحة الإنجابية وبرامج التثقيف الجنسي. وتنفذ ليتوانيا بنجاح برنامج الأم والطفل الذي يركز الاهتمام على رعاية صحة الوالدات والأطفال. ونوافق على ما أقره مؤتمر القاهرة من أن الإجهاض ليس وسيلة لتنظيم الأسرة. لذلك يجري التشاور بشأن هذه المسألة مع النساء المترددات على العيادات الاستشارية وتعريفهن بوسائل منع الحمل وأساليبه.

وفي ليتوانيا، تقوم المنظمات غير الحكومية بدور متزايد في الدفاع عن حقوق المرأة، وتعالج قضايا تنظيم الأسرة والأطفال والشباب وتوفر الخدمات الاجتماعية للمسنين. ويكفل قانون الخدمات الاجتماعية، المعتمد في عام ١٩٩٦، الدعم المالي من الدولة ومن البلديات لتلك المنظمات غير الحكومية. وينعكس هذا النهج في برنامج تطوير الهياكل الأساسية الذي بادرت به وزارة الضمان الاجتماعي والعمل في ليتوانيا وقامت الحكومة بتمويله.

وعلينا، مع مراعاة التزامات مؤتمر القاهرة، أن نواصل البحث عن طرق لتعزيز التعاون الفعال مع البلديات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى. وأعتقد أن تنسيق الإجراءات وتوزيع المعلومات ودعم الجمهور ستضمن نجاح تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارتان بارتنشتاين، الوزير الاتحادي لشؤون البيئة والشباب والأسرة في النمسا.

السيد بارتنشتاين (النمسا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أضم صوتي إلى البيان الذي أدلت به هذا الصباح ممثلة ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

من الأهداف التي توخاها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة منذ خمسة أعوام تخفيض سرعة النمو السكاني. ولا شك في أن هذا العام سيشهد المؤشر السكاني العالمي يخترق عتبة الـ ٦ بلايين، ولكن تنبؤات

الأمم المتحدة بمتوسط معدلاتها تقول إن هذا النمو لا بد له وأن يتوقف عند حد الـ ١٠ بلايين بنهاية القرن الحادي والعشرين. وبينما ستشهد الأقطار النامية انخفاضا ظاهرا في نموها السكاني، فإن تعداد سكان الأقطار الصناعية سيتوقف. وفي أوروبا، يتوقع أن ينخفض تعداد السكان بنسبة مئوية تتراوح بين ١٠ و ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

ويعكس النمو السكاني في النمسا بصورة أو بأخرى ذلك النمو في الدول الأخرى الأعضاء وبالاتحاد الأوروبي. وأبرز مظاهر ذاك النمو الزيادة المستمرة في عدد السكان الأكبر سنا. ونتيجة لذلك، تتغير بنية السن في بلادنا، وستتحول نسبة الذين هم فوق الستين من العمر إلى من هم دون الخامسة عشرة من ١:١، وهي نسبة اليوم، إلى ١:٣ بحلول عام ٢٠٣٠.

لقد اتخذت النمسا عددا من التدابير في الأعوام الأخيرة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للأسر، وبذا زاد المستوى المرتفع للفوائد العائلية عما كان عليه. والتحويلات المالية مثل العلاوة العائلية والفوائد غير النقدية مثل الكتب المدرسية ووسائل النقل المجانية لأطفال المدارس تقدر واقعيا بـ ٣ ٤٠٠ يورو لكل أسرة كل عام.

ومن ضمن الأهداف ذات الأهمية العظمى مكافحة وفيات الأمهات والرضع والأطفال. لقد انخفض المعدل العالمي للوفيات بين الرضع والأطفال بنسبة الثلث؛ ولكنه انخفض في النمسا بنسبة الثلثين، إذ بلغ ٤,٨ في الألف فعلا. ولذا تعد النمسا بين العشرة أقطار الأولى في العالم ذات أكثر معدلات الوفيات بين الأطفال انخفاضا. وقياسا على هذا، يعد معدل وفيات الأمهات في النمسا منخفضا جدا إذ لا تزيد مثل هذه الحوادث عن ٤ إلى ٦ حوادث في العام.

ومن بين الأدوات المستخدمة في تحقيق هذا النجاح ما يسمى بجواز سفر الأم والطفل، وهذا برنامج رعاية صحية وقائية مجاني، يبدأ من مرحلة مبكرة من الحمل ويستمر إلى أن يبلغ الطفل السنة الرابعة من العمر. والغرض من جواز السفر هذا هو تشخيص حالات الحمل ذات المخاطر المرتفعة، من أجل حماية الأم وطفلها قبل الولادة، والتعرف على أمراض الطفولة أو العاهات في أقرب وقت ممكن.

وعلى الرغم من الإنجازات المشهودة التي يمكن تحقيقها في مكافحة الوفيات بين الرضع عالميا، ما زال الحمل والوضع يشكلان أكبر خطر على حياة النساء في الأقطار النامية. ومن أجل هذا يجب أن تشتمل الأنشطة الرئيسية لتنفيذ برنامج عمل القاهرة على مبادرات ضد الوفيات بين الأمهات. كما يجب أن يبدأ التعليم الصحي الجنسي والإنجابي، وخاصة للبنات، في المرحلة الدراسية، وأن يتوفر على المستوى العالمي. كما ينبغي أن تركز الرعاية الطبية الإنجابية وخدماتها على أهمية الأسباب الصحية والمساعدات التي تقدمها القابلات المتمرنات في حالات الوضع.

ولقد ثبت أن المناحي الوقائية التي تتخذها النمسا تجاه الصحة الجنسية والإنجابية لها آثار إيجابية للغاية فيما يتعلق بتجنب حالات الحمل غير المرغوب فيه والوقاية ضد مرض الإيدز. وللخدمات الاستشارية للمراهقين أهمية كبيرة في هذا الصدد. وعلى هذه الخدمات أن تركز على استخدام المانع الذكري وغيرها من وسائل منع الحمل، بل وأكثر من ذلك، يجب أن تركز على التصرف الجنسي المسؤول واحترام حقوق الشريك وصحته، وهي رسالة في حاجة إلى النشر، خاصة بين الشباب.

وأصبح في الإمكان الحد من انتشار مرض الإيدز في النمسا. وسجلت النمسا في السنوات الأخيرة انخفاضا كبيرا في معدلات انتشار مرض الإيدز. وانخفضت الحالات الجديدة للإصابة بمرض الإيدز بسرعة إلى حوالي الثلثين منذ عام ١٩٩٣، إلى درجة عالمية بلغت ١,١ من الحالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان. ولكن علينا أن ننظر إلى الصورة العالمية: في كل عام، يصاب ٦ ملايين من البشر بمرض الإيدز للمرة الأولى. ونحن ندرك بألم أثر الإصابة بمرض الإيدز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكثير من الأقطار النامية خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ يمكن ضياع المكاسب التنموية في العقود الأخيرة. ومن تجربتنا، نحن مقتنعون بأن أية استراتيجية وقائية مستقبلية ضد مرض الإيدز لا بد لها من أن تولي الأولوية للتعليم، خاصة للمراهقين، بشأن خطر مرض الإيدز، ولا بد لها من تحفيزهم على استخدام العازل الذكري.

والنمسا تشعر بالقلق من الزيادة في ممارسة الاتجار بالمهاجرين، خاصة النساء والأطفال، وتعرضهم للعنف، والسخرة والاستغلال الجنسي. وفي الفترة الأخيرة،

شهدنا ارتفاعا في هذه الجرائم عقب أزمة اللاجئين في البلقان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع عقوبات واضحة ضد الاتجار بالرقيق تدعمها إجراءات وقوانين فعالة لمنع مثل هذه الجرائم. وفي هذا السياق، أود أن ألقي الأضواء على عمل لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

في كل عام، يبلغ عدد النساء اللائي يصبحن حاملات ضد رغبتهن ما بين ٧٠ و ٨٠ مليونا، وتموت ٠٠٠ ٦٠٠ امرأة من جراء الحمل والوضع، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٨٠ امرأة من جراء الإجهاض غير المأمون، وكلها حقائق تشير إلى الحاجة إلى العمل على المستوى العالمي. مثل هذه التحديات تفوق إمكانيات الحل المتوفرة للدول، وتتطلب جهودا مشتركة من جانب المجتمع الدولي، سواء الأقطار النامية أو الأقطار الصناعية. ولذا تدرك النمسا الحاجة إلى زيادة الأموال المتوفرة لبرامج السكان والتنمية. وفي هذا الشأن، سنراجع المستوى الحالي لرؤوس الأموال وطرق استخدامها لتنفيذ أهداف برنامج عمل القاهرة من أجل زيادة التأكيد على المشروعات الثنائية لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية.

ويجري، بالتعاون مع البلدان الأفريقية وبلدان منطقة المحيط الهادئ، استحداث مشاريع تتوخى التركيز على مساعدة النساء خلال فترة الحمل والولادة، وعلى التعليم الجنسي للمراهقين سواء في المدارس أو في البرامج التكميلية خارج المناهج المدرسية. من أجل هذا تؤيد النمسا هدف زيادة تمويل برامج الرعاية الصحية الإنجابية للمراهقين، كمفتاح للعمل مستقبلا.

في الختام، اسمحوا لي بالإشارة إلى حلقة الوصل بين السكان والتنمية والاستدامة. إن الحملة ضد الفقر هامة لا لإيقاف التزايد السكاني فحسب، بل وللمحافظة على التوازن الإيكولوجي لكوكبنا. لقد دفع مؤتمرا ريو والقاهرة بنا في طريق مواجهة هذه التحديات الخطيرة. وفي غضون خمس سنوات، تمكنا من إلقاء الأضواء على الكثير من العمليات الهامة التي بدئ بها. وأثبت تمكين المرأة أنه خطوة هامة وناجحة في الاتجاه الصحيح، وهي خطوة تؤدي بنا إلى إحقاق حق إنساني جديد: حق كل الأفراد في تحديد عدد الأطفال الذي يبغونه ومن يريدونهم. وفي هذا السياق أيضا، من المهم أن نصل بالمناقشات الجارية حاليا بشأن العمل مستقبلا إلى نهاية ناجحة. والنمسا مستعدة لتقديم إسهامها لكي تضمن أن هذه الفكرة سيكتمل نضجها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الآن أعطي الكلمة لرئيس وفد العراق، سعادة السيد سعيد حسن.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن سرور وفدي لرؤيتكم تترأسون الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويحدونا الأمل أن تساهم خبرتكم ودرايتكم في إنجاح أعمال الدورة.

لقد مثل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ بداية حقبة جديدة في جهود الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع، وتأكيد أهمية حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية. ولقد جاءت مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى التي عقدت في التسعينات لتعزيز أهداف ومقاصد برنامج العمل لهذا المؤتمر. ومطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى المتابعة الحثيثة لتحويل توصيات هذه المؤتمرات إلى خطوات ملموسة تحقق ولو الحد الأدنى من الأمل الذي وضعه المجتمع الدولي على نتائج هذه المؤتمرات.

وللأسف فإننا نشهد تلكؤ بعض الدول المتقدمة النمو وبعض المؤسسات الدولية في تنفيذ المطلوب منها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهذا يؤذي جهود الدول النامية لبناء الأسس التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والقضاء على الفقر وزيادة الاستثمارات في القطاع الاجتماعي، وخاصة في الصحة والتعليم وتنظيم الأسرة. إن اليد الواحدة لا تصفق، ومطلوب تضافر جهود الجميع، وعلى وجه الخصوص الدول الغنية، من أجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة.

لقد كان العراق من الدول الرائدة التي اعتمدت التخطيط العلمي المنظم من أجل تعبئة الموارد البشرية والمادية وتنميتها بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام يهدف إلى رفاه الإنسان وصيانة حقوقه ومصادر ثروته وبيئته. وأشير على سبيل المثال لا الحصر إلى الإنجازات الآتية: تطبيق سياسة مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية من الروضة إلى دراسة الدكتوراه؛ وتطبيق مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي ومحو الأمية - وقد نجحت هذه السياسة وحاز العراق على جائزة اليونسكو في هذا المجال؛ وتطبيق سياسة مجانية الخدمات الصحية كافة مع توجيه اهتمام خاص للرعاية الصحية للأطفال والنساء الحوامل - ونتج عن ذلك انخفاض كبير في نسبة وفيات

الأطفال وازدياد متوسط عمر الفرد العراقي والقضاء على أغلب الأمراض المتوطنة والمعدية؛ وتوفير الرعاية الاجتماعية لكبار السن ولليتامى والمعوقين وللأسر الفقيرة؛ وإعطاء اهتمام خاص للريف العراقي وتوفير المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد الهجرة من الريف إلى المدينة؛ والاهتمام الخاص بالمرأة وفسح المجال لإشراكها في جميع ميادين الحياة العملية والسياسية، والتأكيد على دورها في بناء المجتمع - فأخذت المرأة تشغل مواقع أكثر أهمية في الحياة العملية، وازدادت بشكل ملحوظ أعداد النساء في جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفكرية، وصدرت في العراق العديد من القوانين والتعليمات التي تهدف إلى إنصاف المرأة ومساواتها في الحقوق والواجبات مع الرجل.

لقد كان إقرار إعلان الحق في التنمية بكافة أشكالها عام ١٩٨٦ إيذانا ببدء مرحلة جديدة في الاعتراف بالتنمية كحق من الحقوق الأساسية للإنسان. إلا أن هذا الحق اعترضته عقبات دولية ومحلية، فعلى الصعيد الدولي تمثلت العقبات في استمرار سياسات عدم احترام حق الشعوب في تقرير المصير، وحقها في السيادة على ثرواتها الطبيعية، وغير ذلك من مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وسياسات منع نقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث، ومشكلات البيئة والمديونية. أما على الصعيد الوطني فتتمثل العقبات بالأمية والأمراض والفقر، وهي عقبات ناتجة كلها عن نقص التنمية.

وفي هذا المجال لا بد من أن نسلط الضوء على إحدى العقبات التي بدأت تشكل ظاهرة في عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة، وهي العقوبات الاقتصادية التي تفرض على الدول النامية. ولعل العقوبات الشاملة المفروضة على بلدي، العراق، أوضح مثال على ذلك. إذ أن هذه العقوبات أوقفت، بل دمرت، معظم الخطط التنموية للعراق في مجال السكان والتنمية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر: أولا، أصبحت آثار العقوبات المباشرة وغير المباشرة ذات طابع تراكمي نتجت عنها اختلالات بنيوية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب العراقي. ثانيا، كانت أولى الفئات التي تأثرت بالعقوبات هي فئة الأطفال. ويعاني حاليا ٣٣ في المائة من أطفال العراق من نقص التغذية الحاد. ويموت، حسب أرقام اليونيسيف ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ طفل عراقي شهريا بسبب نقص الغذاء والدواء. ثالثا، إصابة جميع مرافق العملية التربوية والتعليمية بالشلل التام أو الجزئي، وتسرب أكثر من مليون طالب من المدارس وارتفاع نسب الرسوب. رابعا، تدهور الأوضاع الصحية والبيئية بشكل خطير. وقد ترك الوضع الصحي المتدهور تأثيرا بالغا على الصحة العامة، لا سيما ضمن فئات الأمهات في سن الإنجاب والحوامل والأطفال والشيوخ. وبلغ عدد الوفيات نتيجة العقوبات أكثر من مليون مواطن عراقي لحد الآن. خامسا، انحسار كبير في دور المرأة وتراجع مساهماتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن تضاؤل فرص العمل وانخفاض المردود المالي له دفع أعدادا كبيرة من النساء إلى ترك العمل. سادسا، بروز ظاهرة هجرة الكفاءات من العراق إلى الخارج بسبب ارتفاع تكاليف الحياة والمعاناة.

إن الحصار الشامل المفروض على العراق باسم الأمم المتحدة هو جريمة إبادة جماعية وانتهاك صارخ لجميع حقوق الإنسان. وإن كل يوم يمر من دون حل يزيد العبء الأخلاقي والقانوني والإنساني على الأمم المتحدة وعلى أعضائها كدول. ونأمل أن يكون انعقاد مؤتمرنا هذا فرصة للدعوة لرفع العقوبات التي لا توقف التنمية فحسب، بل تقتل بشكل جماعي الإنسان الذي هو هدف التنمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد دوميساني كومالو، رئيس وفد جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): عندما اعتمد برنامج عمل القاهرة، كانت ديمقراطيتنا في جنوب أفريقيا لا تزال في مهدها. وكان قادتنا جددا في مناصبهم، ولكن كانت لنا ذخيرة غنية من الأفكار عن نوع المجتمع الذي كنا نرغب في بنائه لأنفسنا. وعبر السنوات الخمس الماضية، بدأنا في بث الحياة في وثيقة القاهرة. فخطتنا الوطنية للتنمية الاجتماعية تتضمن بالفعل الأفكار التي بدأت في القاهرة. وقد ظهر بوضوح التأييد الممنوح لسياسات حكومتنا في انتخاباتنا الثانية التي أجريت مؤخرا، عندما أكد مواطنو جنوب أفريقيا تأييدهم للحكومة بأعداد أكبر مما كان خلال انتخابات عام ١٩٩٤ التاريخية.

وإذ نفتتح هذه الدورة الاستثنائية اليوم، فإن حكومتي متفائلة بأن تعتمد الدورة وثيقة مستشرفة للمستقبل ومتجهة إلى العمل من شأنها أن توفر التوجيه لكيفية المضي في مواصلة تنفيذ برنامج عمل القاهرة. وترى جنوب أفريقيا أن الاجراءات الأساسية المقترحة مسألة

أساسية للبرامج الوطنية والإقليمية والعالمية للسكان والتنمية.

وإدراكا لضروب عدم المساواة التي ظلت تعاني منها المرأة، فإن دستور جنوب أفريقيا ينص على المساواة بين الجنسين والتنفيذ المطرد للحقوق الاجتماعية الأساسية، مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وهو يحمي حق الفرد في التصرف في جسده، كما يشمل أيضا التحرر من التمييز على أساس الميول الجنسية.

إن جنوب أفريقيا تؤيد بشدة أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومع ذلك، نعتقد أنه لن يكفي أن نركز فقط على الصحة والحقوق الإنجابية. فعلاوة على ذلك، نحتاج إلى تهيئة أحوال اقتصادية - اجتماعية تمكينية يتسنى فيها للأفراد أن يمارسوا حقوقهم. وتهدف برامجنا للتنمية الاجتماعية وسياساتنا للنمو الكلي إلى تغيير العناصر التي تحدد دينامية السكان في البلد بحيث تصبح هذه الاتجاهات متسقة مع تحقيق التنمية المستدامة المتركزة حول الإنسان وتخفيف الفقر.

ولا يزال بلدي موطنا لتباينات صارخة، تتمثل في تحديد الموسرين والمعدمين على أساس عنصري، وفي استمرار عدم المساواة بين الجنسين. وخلال السنوات الخمس الماضية كانت خطتنا أن نزيل الحواجز البنيوية التي تحول دون المشاركة الكاملة من جانب المهمشين في السابق، وتهيئة فرص الوصول العادلة إلى الموارد والخدمات، ولا سيما للنساء والأطفال، ومساعدتهم وتمكينهم من تحقيق كامل إمكاناتهم. وبالإضافة إلى العديد من السياسات والتشاريع القطاعية التي تهدف إلى تحويل نظام التوصيل، فإن جنوب أفريقيا تخصص ما يناهز ثلثي ميزانيتها الوطنية للقطاع الاجتماعي. فالحكومة توفر للنساء الحوامل والرضع والأطفال دون سن السادسة فرص الحصول المجاني على جميع مستويات الرعاية الصحية. والاجراءات الخاصة التي تتخذها حكومتي بهدف تمكين المرأة، تشمل تحسين فرص حصول النساء على القروض، وإلغاء التشريعات العرفية التمييزية، وتيسير مشاركة المرأة في الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة.

ويوضح الإحصاء الأخير أن العدد الكلي لسكان جنوب أفريقيا يبلغ ٤٠,٥ مليون نسمة، ٤٤ في المائة منهم دون سن العشرين. ولا تزال نسبة الأمهات في سن المراهقة مرتفعة على نحو غير مقبول لتبلغ حوالي ١٥ في المائة. وهذا يدل بجلاء على الحاجة الماسة إلى معالجة الصحة الإنجابية للشباب والمراهقين وحقوقهم الجنسية. وجنوب أفريقيا تقوم بتنفيذ التزامها الدستوري بحق الفرد في التصرف في جسده. وفي سبيل هذه الغاية وضع منهج دراسي للمهارات الحيوية والتربية الجنسية ليدرج في المنهج المدرسي الوطني.

ويدرك بلدي أن الإجهاض غير المأمون يشكل خطرا رئيسيا على الصحة العامة. فقد بلغ عدد النساء اللائي زرن المستشفيات لعلاج مضاعفات الإجهاضات غير المأمونة ٠٠٠ ٤٤ في السنة. واستجابة لهذه الحالة، ومراعاة للحق الدستوري في الصحة الإنجابية، أجازت حكومتي قانونا يسمى قانون اختيار إنهاء الحمل، وهو يزيل العوائق التي تحول دون ممارسة النساء لحقهن في الاختيار. وقد حصلت حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٥٠ امرأة على الخدمات المأمونة لإنهاء الحمل، وهي تشمل تقديم المشورة قبل وبعد إنهاء الحمل ووسائل منع الحمل فيما بعد عملية الإنهاء. وعلاوة على ذلك، فقد أعلنت وفيات الأمهات بوصفها حوادث تستحق الإبلاغ بغية رصد الأسباب التي تؤدي إلى الوفيات أثناء فترة الحمل ومعالجة تلك الأسباب.

لقد أصبحت منطقة الجنوب الأفريقي مركزا لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. ولا شك أن معدلات الإصابة التي تبلغ في جنوب أفريقيا ٦٠٠ ١ شخصا في اليوم، هي من أعلى المعدلات في العالم، حيث أن الشباب بوجه عام - والنساء بوجه خاص - والفقراء أكثر الفئات تعرضا للخطر. وهذا يمثل بصفة أساسية قضية من قضايا المساواة بين الجنسين وقضايا الحقوق. هو يدخل مسألة حقوق الإنسان في مجال النشاط الجنسي، إذ أن أحد الأسباب الرئيسية هو عدم تمكين النساء من التفاوض بشأن ممارسة الجنس على نحو أكثر أمانا، وتواتر العنف في إطار العلاقات الجنسية.

ويتوقع للصورة الجانبية الديمغرافية في جنوب أفريقيا أن تتأثر تأثرا قاسيا بهجمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتي ستكون لها أيضا عواقب اجتماعية واقتصادية مدمرة. وإذ اعتبرت حملة مكافحة (الإيدز) أكثر من مجرد قضية صحية، فإنها تمثل أولوية سياسية وطنية، يقودها الرئيس مبيكي، وتهدف إلى تغيير السلوك والمواقف، بمدى أبعد من مجرد التوعية. ومن العقبات الرئيسية في

معالجة آثار وباء الإيدز التكلفة العالية لعقاقير علاجه. وهـذا يقتضي التزاما بمعالجة نظم تحديد الأسعار من جانب شركات الأدوية الكبرى المتعددة الجنسيات، فضلا عن تعبئة وتوفير موارد إضافية جديدة لمساعدة البلدان النامية للحصول على إمكانيات التدخل الطبي لمكافحة الإيدز.

وستواجه جنوب أفريقيا وبقية العالم النامي عددا من التحديات المتصلة ببرنامج السكان والتنمية في القرن الحادي والعشرين. وتشمل هذه التحديات النقص في البيانات والمعلومات الموثوقة عن السكان والتنمية، وعدم كفاية النظم المعمول بها للرصد والتقييم في مجال تنفيذ السياسة السكانية، وعدم كفاءة المهارات التقنية لصياغة وإدماج الاهتمامات السكانية في التخطيط الإنمائي وتصميم المشروعات الإنمائية. ومن أجل التصدي على نحو فعال لهذه التحديات على الصعيد الوطني، فإننا ندرك الحاجة إلى وجود مشاركات قوية، ينبغي أن تشمل المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمجتمع الدولي المانح.

إن برنامج عمل القاهرة يبين بالفعل نهجا شاملا للقضايا المتعلقة بالسكان والتنمية. فهو يحدد طائفة من الأهداف الديمغرافية والاجتماعية التي ينبغي أن تنجز خلال ٢٠ سنة. وتعتقد جنوب أفريقيا أن هذه الدورة الاستثنائية بارتكازها على نجاح القاهرة والتقدم الذي أحرز بالفعل، ينبغي أن تعطي مزيدا من الزخم لتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان حق المراهقين في الاختيار المستنير فيما يتعلق بصحتهم الجنسية والإنجابية. والنجاح في تنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات لن يكون إلا في مصلحة جميع البلدان.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرانسيسكو باولو فولشي، رئيس الوفد الإيطالي.

السيد فولشي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتناول الكلمة بالنيابة عن وزيرة التضامن الاجتماعي الإيطالية السيدة ليفيا تركو التي حالت دون مشاركتها في هذه الدورة الاستثنائية ارتباطات برلمانية عاجلة.

اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم - سيدي الرئيس - على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية، كما أهنئ جميع أعضاء المكتب الذين انتخبوا حديثا.

إن إيطاليا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به رئيس الوفد الألماني بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف فقط عددا قليلا من التعليقات القصيرة من وجهة النظر الوطنية.

منذ عام ١٩٩٤ هناك زخم يتشكل في مجال السكان والتنمية، بفضل مؤتمر القاهرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والجهود الشخصية لمديرته التنفيذية، الدكتورة نفيس صادق. إن السكان لم يعد ينظر إليهم بأنهم يمثلون مشكلة ديموغرافية خالصة، وإنما كمسألة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية. وفي مؤتمر القاهرة، أصبحت المرأة عنصرا فاعلا مركزيا في العملية الإنمائية وفي السيطرة على النمو السكاني. وأيضا بفضل النشاط المكثف للمنظمات غير الحكومية، هناك إدراك متزايد واسع الانتشار بمشاكل المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة أسهم في خفض النمو السكاني بشكل حاد. واسمحوا لي بأن أذكر بأن القطاع الرفيع المستوى المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، سيناقش تقدم المرأة وتمكينها في إطار دور العمل والتشغيل في استئصال الفقر.

ثانيا، اتجاهات السكان في إيطاليا تجعل البلد فريدا من نوعه. ووفقا للتقديرات الأخيرة لشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، فإن لإيطاليا أقدم سكان في العالم. وآمل أن يكون هناك قدر كبير من الحكمة أيضا. في ١٩٩٨ كان لها أعلى نسبة في العالم من السكان الذين يبلغون من العمر ٦٠ عاما فأكبر، وأدنى نسبة شباب تحت سن الـ ١٥. والخصوبة عند النساء والأزواج الإيطاليين واحدة من أدنى النسب. ومنذ ١٩٧٥، وفرت شبكة واسعة لخدمات الاستشارة المحلية لتوفير النصيحة والمساعدة بشأن الحقوق والصحة الإنجابية. وفي إيطاليا هناك نسبة منخفضة بشكل خاص من الأمومة بين الشباب أقل من ٢٠ عاما ونسبة قليلة للأطفال المولودين خارج نطاق الزواج. وهناك أيضا معدل منخفض نسبيا للطلاق. في الوقت نفسه، وبفضل نظام وطني فعال للرعاية الصحية وتشريع محدد، يعد العمر الافتراضي في إيطاليا من بين أعلى المستويات في العالم؛ والوفيات بين الأطفال من بين أقل المعدلات والوفيات بين الأمهات عند الولادة تكاد تكون صفرا.

في فترة ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٩، تضاعف عدد المهاجرين في إيطاليا تقريبا، من ٥٧٣ ٠٠٠ إلى ١ ١٢٧ ٠٠٠، أي بنسبة ٢ في المائة من السكان الايطاليين.

وفي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ منحت إيطاليا تصاريح هجرة لـ ٢٧٧ ٠٠٠ فرد. ومشكلة اللجوء المؤقت الذي يمتد إلى إقامة دائمة ضاعفتها الأحداث الأخيرة في البلقان. وفي السنوات القليلة الماضية وضعت تشريعات جديدة، آخرها في العام الماضي، لتحسين إدارة تدفقات المهاجرين، وتأكيد حقوق المهاجرين ومسؤولياتهم، ودعم الاندماج والتعايش، وتعزيز سياسة أوروبية مشتركة للهجرة. وإيطاليا تؤيد بشكل نشط الموافقة على بروتوكول الأمم المتحدة بشأن تهريب مهاجرين.

وبينما لا تزال المرأة الإيطالية لا تداني بعض زميلاتها الأوروبيات فيما يتعلق بالوجود على الساحة السياسية وتوزيع العمل بين الجنسين بالتساوي، وعلى وجه الخصوص في مجال منح الرعاية، فإن الوضع يتحسن بطريقة سريعة، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للفتيات، في مجالات التعليم والتشغيل.

ثالثا، استجابة لهذه الاتجاهات الفريدة من نوعها وضعت الحكومة الإيطالية عددا من التدابير، سواء على الصعيد التشريعي أو الصعيد الإداري.

رابعا، على الصعيد الدولي، في ١٩٩٩، زادت إيطاليا بشكل كبير مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) وهذه تُكمله برامج معونة ثنائية هامة واسهامات لأنشطة المنظمات غير الحكومية الإيطالية في هذا المجال. وهذه تتضمن برامج متكاملة في مختلف القطاعات، مع توجيه اهتمام خاص إلى سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومشاريع تجريبية، ناجحة بشكل خاص في وضع خدمات استشارية متكاملة للمرأة والأسرة؛ والعمل بشكل مباشر لحماية الأطفال، والمرأة والمعاقين، وعلى الخصوص في ألبانيا وهذا قبل الأزمة الراهنة.

خامسا، ترى إيطاليا أن مسألة شيخوخة السكان ستكون لها أهمية أكبر في السنوات المقبلة. والمسألة ذات الأهمية المماثلة الخاصة بالمهاجرين على الصعيد الدولي والتنمية ينبغي أن تُناقش في محافل دولية وفي الأمم المتحدة لتحليل أثر الهجرة على البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. ونحن نحيي أيضا اهتمام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمشاكل الشباب.

علاوة على ذلك، فإن الحكومة الإيطالية تتشاطر القلق بشأن الانتشار المأساوي لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وعلى وجه الخصوص في العديد من البلدان الأفريقية. ويجب أن تتوصل منظومة الأمم المتحدة، إلى استجابة منسقة لهذا الوباء، في حين من الضروري أن تقدم البلدان المانحة الدعم المناسب للبرامج الوطنية لمكافحة هذا الوبال المميت.

هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ففي جميع أرجاء العالم، من الضروري خفض حالات الوفيات بين الأمهات وضمان الصحة والحقوق الإنجابية، وتعزيز مركز المرأة، وتأكيد المساعدة الملائمة للاجئين. وإيطاليا تشعر بقلق عميق نتيجة هذه المسائل جميعا. لكننا واثقون بأن منظومة الأمم المتحدة ستواصل عملها القيم، عن طريق التحليلات الثرية لسكان العالم التي تقوم بها شعبة السكان وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان القيم في تعزيز الاتجاهات الأصح في السكان والتنمية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لرئيس وفد اسبانيا، السيد انوسينسيو أرياس.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): من دواعي الشرف لي أن أتكلم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

القاهرة + ٥" جزء من سلسلة من المؤتمرات الدولية التي تشكل عناصر أساسية للنهوض بحالة البشرية وتحسينها، وعلى وجه الخصوص حالة المرأة، التي تعاني في كثير من الأحيان من تمييز بالغ قائم على جنسهن وعلى المعتقدات الاجتماعية والثقافية التاريخية التي تقوض قدراتهن على التقدم وحقهن الأساسي في شغل مكانهن الملائم في جميع جوانب الحياة الاجتماعية على قدم المساواة مع الرجال.

وأهمية مؤتمر "القاهرة + ٥" أبرزتها العملية التحضيرية المكثفة لهذه الدورة الاستثنائية، التي أسهمت فيها بوضوح المشاركة البالغة النشاط للمجتمع المدني عن طريق المنظمات غير الحكومية، وبالتحديد العديد منها التي تمثل المراهقين، وهم من المجموعات الاجتماعية الرئيسية التي تستفيد من برنامج عمل القاهرة.

إن أسبانيا تبدأ هذه العملية مسترشدة باقتناعين راسخين. أولا أن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل تعزيز دور المرأة والمراهقين على أساس الاعتراف بحقوقهم وحرياتهم في مجال الصحة والحقوق الإنجابية، ومنح أولوية للممارسة المناسبة لتلك الحقوق وتوفير التدريب الملائم والمعلومات، وأيضا توفير الموارد الطبية والصحية لهذه الفئات لتمكينها من ممارسة حقوقها بطريقة مسؤولية وآمنة.

ثانيا، ينبغي أن ينظر إلى برنامج العمل من منظور شامل يتطلع إلى المستقبل، ويجب أن يكون هذا المنظور شاملا لأن من البديهي أن السكان ظاهرة أساسية تتأثر بشتى أنواع المؤثرات، منها مستوى التنمية، ومستوى الموارد، والبيئة، ومركز المرأة، والعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية وما شابه ذلك. ولذلك فإن تركيز الاهتمام على أي مسائل متصلة بالسكان من منظور شامل يراعي أكبر عدد ممكن من العوامل التي تؤثر على السكان، وأوجه التفاعل فيما بينها، من الأمور ذات الأهمية الجوهرية.

ويجب أن يتطلع منظورنا إلى المستقبل لأن من البديهي أن برنامج العمل ينبغي أن يكون على اطلاع بالخبرات المكتسبة ونحن بصدد تنفيذه، وبالتغيرات التي حدثت في المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية، والتي سترحّل آثارها إلى القرن المقبل، بطبيعة الحال.

ويود وفدي، في هذا الصدد، أن يبرز بعض الأولويات بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة. أولا، يجب أن نحرز تقدما مؤكدا في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات. ثانيا، علينا أن نكفل للمراهقين سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والطبية المناسبة حقا فيما يتصل بالناحية الجنسية، مع ضمان السرية واحترام المعتقدات الدينية والثقافية لهؤلاء المراهقين. ثالثا، علينا زيادة ما نبذله من جهود لتخفيض معدل وفيات الأمهات، لا سيما بمنع حدوث حالات الحمل غير المرغوب فيها، كما يجب أن نكفل إجراء عمليات الإجهاض، حيثما يسمح بها القانون، مع وجود الضمانات الطبية والصحية والنفسية اللازمة. رابعا، يجب أن نعجل بزيادة التدابير الرامية إلى منع انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونسعى بعزم لإيجاد علاج للذين يعانون من هذا المرض المخيف. خامسا، علينا أن نجيب بقوة شديدة على حالات الاعتداء الجنسي الوحشي، التي شاهدناها مؤخرا، على اللاجئات والمشردات، في أفريقيا وكذلك في أوروبا، بمنح أولوية واضحة لتدابير وخدمات الصحة الإنجابية في مخيمات اللاجئين.

وتدرك اسبانيا أن برنامج العمل إذا أريد له أن ينجح في تحقيق الأهداف المحددة في تقرير الأمين العام، فيجب أن توفر لنا الموارد المالية الكافية ولذلك نشاطر الآخرين قلقهم، ونتعاطف مع ما أثارته الدكتورة صادق مديرة صندوق الأمم المتحدة للسكان من قلق بالغ فيما يتصل بانخفاض الموارد الأساسية للصندوق. وما سوف يترتب على هذا الانخفاض من آثار سلبية على البرامج الوطنية المختلفة التي يدعمها الصندوق، في حالة عدم تصحيح هذا الوضع.

وعلى الرغم من المصاعب التي سببها الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية في الميزانية في السنوات القليلة الماضية، أبقت اسبانيا مساهمتها في صندوق السكان على ما هي عليه منذ عام ١٩٩٥، ومع مراعاة ما أعطته هذه الدورة الاستثنائية من دافع لبرنامج القاهرة وأهمية الأهداف التي وضعناها لأنفسنا، تدرس اسبانيا إمكانية زيادة مساهمتها في صندوق السكان على مدى السنوات القليلة المقبلة.

وفيما يتصل بحالات إنهاء الحمل الطوعية، التي أحسنت الوثيقة الختامية لمؤتمر القاهرة في القول إنها لا يمكن أن تعتبر وسيلة لتنظيم الأسرة ولا ينبغي أن تستخدم لهذا الغرض، فإن تشريعات اسبانيا تنظم الحالات التي يسمح فيها بحالات الإنهاء والمبررات التي يستند إليها السماح بها في بلدنا. وتدير وزارة الصحة برامج لرصد الأوبئة والصحة العامة تشمل المرأة التي تجرى لها هذه العمليات والظروف التي تتم فيها، حتى تجري في ظروف ملائمة وبضمانات كافية.

وأود الآن أن أشير إلى أنشطة وكالة التعاون الدولي الاسبانية. ونظرا لضيق الوقت، سأقدم، بإيجاز، الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة خلال عام ١٩٩٨. ففي إطار التعاون الثنائي، استمرت المشاريع التي بدأت في السنوات السابقة، في بلدان مختلفة، والرامية إلى إدماج المرأة، وتحسين صحة الأم والطفل، وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة. واضطلعت الوكالة كذلك ببرامج مختلفة مع صندوق السكان في الفلبين والجزائر، وتدرس مشاريع أخرى، لا سيما في أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية،

للمستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، ساهمت الوكالة بعدة ملايين من الدولارات لمنظمة الصحة للدول الأمريكية، التي تستهدف برامجها النساء كمسألة ذات أولوية، وعقدت اجتماعين حول الاشتراك، مع المنظمات غير الحكومية، في تمويل المشاريع المصممة أساسا للنهوض بمركز المرأة في بلدان مختلفة حول العالم.

ووفدي على دراية بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله على الصعيدين الوطني والدولي وأن على كل واحد مسؤولية إحراز تقدم، في وقت واحد، إلى أن تحقق الأهداف المحددة في القاهرة. وأود أن أكرر كلمات ممثلة رئاسة الاتحاد الأوروبي بتأكيد فكرة أنه، مهما حدث من تغيرات في السكان مستقبلا، هناك حاجة إلى إجراءات حاسمة من جانب جميع المسؤولين في هذا المجال، حتى ننجح في التغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا السياق. وأود في هذا الصدد، أن أنقل إلى الجمعية التزام اسبانيا بأن تكون شريكا نشطا ومسؤولا في الجهود المشتركة لتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أدعو الآن سعادة السيد كلود بواكامون، رئيس وفد كوت ديفوار.

السيد بواكامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أنقل اعتذار السيد ثيام: لم يتمكن وزير التخطيط والتنمية من التخلص من التزاماته الأخرى للحضور هنا هذا الصباح في نيويورك. وقد طلب مني أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، تهانئه على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية، التي ستكلل بالنجاح، دون شك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا).

إن استعراض منتصف المدة هذا لنتائج مؤتمر القاهرة يتيح لي فرصة تقديم عرض موجز، أمام هذه الجمعية، لحالة السكان والتنمية في كوت ديفوار وإيضاح الخطوط العامة لسياسة الحكومة في هذا المجال.

لقد قفز عدد السكان في كوت ديفوار من ٧٠٩ ٦ مليون في عام ١٩٧٥ إلى ٨١٥ ١٠ مليون في عام ١٩٨٨. ويقدر الآن بنحو ١٥,٥ مليون. ومع زيادة نسبتها ٣,٨ في المائة سنويا في المتوسط، فيما بين التعدادات، يعتبر معدل نمو السكان في كوت ديفوار من أعلى المعدلات في العالم. وهذه الزيادة مرتبطة بارتفاع معدل المواليد البالغ ٤٣ في الألف، وانخفاض ملحوظ في معدل الوفيات، من ٢٨ في الألف في عام ١٩٨٥، إلى ١٣ في الألف في عام ١٩٩٤، وما للهجرة من أثر كبير: ففي عام ١٩٩٨، كانت نسبة الأجانب ٢٨ في المائة من مجموع السكان.

فإذا استمرت الزيادة بهذا المعدل، سيبلغ عدد سكان كوت ديفوار ٢٢,٣ مليون في عام ٢٠٠٨ و ٢٧,٥٠ مليون في عام ٢٠١٥. وستبقى أغلبية السكان من الشباب، لأن الأطفال دون سن ١٥ سنة يشكلون ما يزيد على ٤٨ في المائة من مجموع السكان، حتى عام ٢٠١٥.

والمجتمع في كوت ديفوار مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ترتبط ديناميات الاجتماعية والديموغرافية بالأسلوب الذي تم تنظيم البلد على أساسه من الناحية الاقتصادية والسياسية والإدارية، على مدى العقود الثلاثة الماضية؛ لقد جرى تعزيز أمة تتجاوز الأعراق من أجل تحقيق الوئام في العلاقات الإنسانية والتكامل الوطني. وفي هذا المجتمع، تمر مؤسسة الأسرة بتغير عميق، فالأسرة التقليدية الممتدة أصبحت تتسم بالطابع النووي بدرجة أكبر، لا سيما في الأماكن الحضرية، ويظل دور المرأة دورا فائقا.

وفي المجال الاقتصادي، أدى الانهيار العالمي لأسعار السلع الزراعية في سياق اقتصاد ضعيف من الناحية الهيكلية إلى نشأة أزمة اقتصادية في الثمانينات، كان لها تأثير ملحوظ على نوعية حياة السكان.

وبالرغم من النمو الاقتصادي الذي بدأ تحت تأثير برامج التكيف الهيكلي وما صاحب ذلك من تخفيض فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في عام ١٩٩٤، ازدادت مشاكل البقاء التي تعانيها الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة حدة، وظهرت الآثار الضارة للأزمة بشدة في بعض القطاعات الاجتماعية - التعليم، والعمالة، والصحة - وعرضت المكاسب الكبيرة التي تحققت في العقود السابقة للخطر إلى حد ما. وفي السنوات القليلة الماضية، عادت كوت ديفوار إلى مسار النمو، بمعدل نمو سنوي نسبته ٧ في المائة.

وتقوم استراتيجية حكومتنا على انسحاب الدولة من الأنشطة الإنتاجية، وتطوير القطاع الخاص ومكافحة الفقر. ومن الناحية السياسية، فقد ابتدرنا مرحلة هامة في توفير الأحوال الملائمة لتوسيع المشاركة الشعبية في حياة البلد، بسيادة حكم القانون، وإشاعة الديمقراطية في

وسائل الإعلام، واللامركزية في الحكم والإدارة الإقليمية ودعم المجتمع المدني.

واستجابة للتعهدات المضطلع بها في القاهرة، اعتمدت كوت ديفوار في آذار/ مارس ١٩٩٧، سياسة سكانية وطنية تحظى بالدعم التقني والمالي من جانب عدد من المؤسسات بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وصيغت السياسة السكانية الوطنية باعتبارها واحدا من المكونات الرئيسية لمشروع اجتماعي يطمح بلدنا إلى تنفيذه لصالح أجيالنا الحاضرة والمستقبلية. وهي تسعى إلى تحسين الأحوال المعيشية، وإحداث التوازن في النمو السكاني والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

والأهداف الرئيسية هي: أولا، خفض المعدلات العامة لأمراض ووفيات الأمهات والرضع والإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز)، بحلول عام ٢٠٠٠، وذلك بتعزيز الرعاية الصحية، وخاصة رعاية الصحة الإنجابية؛ وثانيا، خفض المعدل العام للخصوبة من ٥,٧ في المائة إلى ٤,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥؛ وثالثا، التحكم في تحركات الهجرة الداخلية والدولية بتطوير أنشطة مستدامة للكسب في المناطق الأصلية للسكان بغية الحد من الهجرة الريفية والتفاوت بين الأقاليم؛ ورابعا، الوفاء بمطلب توفير الجودة في موارد التعليم، والصحة، والعمالة، والغذاء، بجعل الانخراط في التعليم إلزاميا حتى سن الخامسة عشرة، وخاصة بالنسبة للفتيات؛ وخامسا، تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للنساء والشباب بإعادة تأهيل الأسرة، وهي المقصودة بالاستفادة من وراء جميع الجهود الإنمائية؛ وسادسا، الارتقاء بنوعية التنمية بصيانة الأحوال المعيشية والبيئية من خلال وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية أكثر صرامة للتنمية الحضرية والإسكان.

والهدف السابع هو تطوير القدرات الوطنية على التخطيط والإدارة في مجال جمع البيانات والتنفيذ والتنسيق المؤسسي للسياسات والبرامج السكانية. وعلى وجه التحديد، وضعت الحكومة عدة خطط قطاعية ونفذتها عن طريق الوزارات التقنية ذات الصلة، وهي: خطة التنمية الصحية الوطنية، في وزارة الصحة، وخطة العمل الوطنية للبيئة، في وزارة البيئة والغابات، وخطة العمل للمرأة، في وزارة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة، وخطة العمل الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، في وزارة التربية الوطنية والتدريب الأساسي. وإن وزارة التخطيط والبرمجة الإنمائية هي المسؤولة عن تنسيق السياسة الوطنية في مجال القضاء على الفقر.

وتنفيذ هذه السياسة يجري على مستوى متعدد القطاعات. وهي تقتضي التزام المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد أنشئت شراكة دينامية بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية، وخاصة المنظمات غير الحكومية، التي تضطلع بدور هام في تنفيذ جميع البرامج من مرحلة الصياغة إلى مرحلة التنفيذ.

وجرى الاضطلاع بجميع هذه الأعمال داخل إطار مؤسسي جيد التحديد يتألف من مجلس وطني للسكان، يسعى إلى مساعدة الحكومة في تحديد سياستها السكانية وفي مراقبة تنفيذ بعض الأنشطة في إطار هذه السياسة. وهو يتألف أيضا من مكتب وطني للسكان، تتمثل مسؤوليته الأساسية في صياغة السياسات والاستراتيجيات السكانية، ووضع برنامج عمل للسكان، ووضع برنامج استثماري له، وتنسيق الدعاية، والمعلومات، والتوعية والاتصال، ومتابعة وتقييم أنشطة البرنامج، وعموما، تشجيع تنفيذ السياسة السكانية الوطنية وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالسكان.

ويمكن للجمعية أن ترى أن كوت ديفوار ملتزمة بعزم، مع تواضع الموارد المتاحة لنا في هذه الفترة الصعبة، بأن تتخذ خطوات ملموسة لترجمة توصيات القاهرة إلى واقع. وتعلق حكومة كوت ديفوار أملا كبيرا على هذه الاجراءات لأنها تعتقد أن كفالة رفاهية الشعب وتحسين الأحوال المعيشية له هو الهدف النهائي لأي سياسة إنمائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندريه آدم، رئيس وفد بلجيكا.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن معالي السيد ريجنالد موريلز، وزير التعاون الإنمائي، الذي لم يتمكن، للأسف، من الحضور اليوم.

أولا، أود أن أهنئ سعادة السيد ديدييه أوبيرتي، على انتخابه رئيسا للجمعية في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلت به السيدة بريجيت زيبريس، نائبة وزير الداخلية الاتحادي في ألمانيا، التي تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبلدي يشارك في الشواغل والأهداف التي ذكرتها ويؤيدها تأييدا كاملا. ويتوجه بلدي بالشكر إلى السفير أنوار الكريم تشودري، رئيس اللجنة التحضيرية، والسيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيد شامي، رئيس شعبة السكان. فمن خلال عملهم الدؤوب أدوا مهمة ممتازة للجنة السكان والتنمية في إعداد استعراض فترة الخمس سنوات وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤، وضمان نجاح ذلك الاستعراض.

ومنذ انعقاد مؤتمر القاهرة تم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة بمبادرات من الدول الأعضاء في أكثر المناطق حرمانا. وسعت بلجيكا أيضا إلى إدراج قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياساتها الداخلية وفي سياستها الجديدة بشأن التعاون الدولي. وهي تسعى إلى إنشاء رابطة بين الاجراءات المحددة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت خلال هذا العقد، والتحديات الكبرى التي تواجه مجتمعاتنا: التنمية المستدامة، والفقر ووضع المرأة. ونحن متنبهون إلى مراعاة حقوق الإنسان، التي ينبغي أن توجه الخيارات العامة في مجال السكان.

وعلى الصعيد العالمي، فيما يتعلق بالسكان، أُحرز تقدم واضح، ولكن لا تزال هناك تحديات هائلة. ويبدو أن النمو السكاني قد تباطأ حتى في بلدان كانت فيها معدلات الخصوبة إلى وقت قريب عالية. لكنه، مع ذلك، لا يزال عاليا، إذ أن العدد الحالي للسكان الذي يبلغ ٦ بلايين نسمة قد يتضاعف تقريبا قبل أن يستقر حوالي سنة ٢١٠٠. وسيكون السكان الحضريون أكثر من السكان الريفيين، الأمر الذي ستنتج عنه مضاعفات بيئية حتمية وربما غير منظورة.

ولا تزال معدلات وفيات الأمهات عالية أكثر مما ينبغي في العديد من البلدان. والرعاية الصحية التي تقدم قبل وأثناء وبعد ميلاد الطفل ينبغي أن تصحبها سياسات لتنظيم الأسرة تتيح للأزواج اتخاذ قرارات وخطوات حرة ومسؤولة فيما يتعلق بأسرهم، وتفادي الحاجة إلى الإجهاض غير القانوني. وتؤيد بلجيكا على نحو راسخ المساواة بين الجنسين، ولا سيما في مجال الجنس والإنجاب. وإذ نضع رفاهية النساء والأطفال نصب أعيننا، فإننا نشدد على أهمية التعليم، وخاصة للفتيات والنساء.

إن المجتمع الحائز على تعليم أفضل من شأنه أيضا أن يكون أكثر استعدادا للتضامن الدولي والاعتراف بتكوينه المتعدد الأعراق. وهذا من الأمور الأساسية في عالم يبرز فيه اتجاهان ديمغرافيان رئيسيان: شيخوخة سكاننا وزيادة الهجرة الدولية. ونسبة لانخفاض معدلات الولادة وتزامنها مع زيادة توقع أن يحيا الناس حتى الشيخوخة، فإن النسبة المئوية للأشخاص المسنين في مجتمعاتنا تتزايد بدرجة كبيرة؛ وفي الوقت الراهن ينطبق هذا على البلدان الغربية، ولكنه سرعان ما سينطبق على جميع البلدان. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حصول المسنين على الموارد التي يحتاجونها وتوفير المساعدة الضرورية لهم، وخاصة في البلدان المتدنية المداخيل. كما يجب علينا أيضا أن ننشيء نظاما عاما للضمان الاجتماعي يتيح للمسنين الحصول على الرعاية الطبية وغير الطبية.

وزيادة الهجرة، التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على جميع الأقاليم، تقتضي اتباع نهج دولي لفهم أسباب هذه الظاهرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وصياغة الحلول. والوقاية خير من العلاج: فلتفادي الصراعات، ينبغي لمشروعات التنمية أن تعد وأن توظف بطريقة وقائية. ويجب أن ينصب اهتمامنا على هذين الاتجاهين - الشيخوخة والهجرة - إذا كان لنا أن نكفل نوعية مُرضية من الحياة لجميع سكان العالم، في الحاضر والمستقبل، بصرف النظر عن أعمارهم.

وأكرر التأكيد على أن بلجيكا ستظل شريكا ملتزما بتنفيذ برنامج عمل القاهرة. ومنذ إطلاق ذلك البرنامج زادت علـــى نحو مطرد تبرعات بلجيكا لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وينبغي أن نضيف إلى هذا الجزء المخصص من ميزانيتينا المتعددة الأطراف والثنائية ودعمنا للمنظمـــات غير الحكوميـــة في مجال السكان والتنمية، وخاصة الأنشطة المتعلقـــة بالصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة ومكافحة مرض الإيدز.

وثمة نوع آخـــر من النشاط المفيد، وإن كان يجري تنفيذه بتكلفـــة ماليـــة محدودة، ويتمثل في عقد حلقات دراســـة تقنية مثـــل اللتين نظمهما بلدي: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بالتعاون مع شعبة السكان في الأمانة العامة، عن الصحة والوفيات؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بالتعـــاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عـــن شيخوخة السكـــان. وتلـــك الحلقات الدراسية التي تم الاضطلاع بها بمبادرات مـــن خبراء وطنيين، قد حظيت بمساعدة مالية من هيئات الحكومـــة البلجيكيـــة على الصعيد الاتحادي والإقليمي والقطري. ونود مواصلة هذه الأنشطة، وخاصة لزيادة دراسة مسألة الشيخوخة.

وآمل أن توفر هذه الدورة الاستثنائية فرصة لإعطاء زخـــم جديـــد للتنمية، والتعاون الدولي، ورفاهة الشعوب، بتشجيعها لزيادة التسامح على الدوام، والحرية والعدالة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.